

## الفصل الخامس

### الطريق إلى الاستقلال

١٩٥٦-١٩٤٧

### الوضع السياسي

إصلاح المسور إثناء معاهدة ١٩٣٦

المرحلة الانتقالية ١٩٥٤-١٩٥٦

الخطوة الأخيرة نحو الاستقلال

## الطريق إلى الاستقلال

١٩٥٦-١٩٤٧

### الوضع السياسي في البلاد :-

في ٢٢ نيسان عام ١٩٤٦، ومن أجل توسيع المشاركة السودانية في حكومة البلاد أسس الحاكم العام مؤتمر إدارة السودان الذي ضم موظفين بريطانيين وسودانيين برئاسة السكرتير الإداري مع مذكرة تلغو إلى وضع التوصيات حول الوسائل التي يمكن للسودانيين من خلالها المساهمة بشكل أكبر في الإدارة المركزية، وقد رفض المؤتمر والأحزاب الوطنية المشاركة على الرغم من مشاركة بعض الحثيين وأعضاء من حزب الأمة، وفي ٣١ مايس عام ١٩٤٧ قدم مؤتمر الإدارة توصياته، وكان أحد هذه التوصيات هو ان المجلس الاستشاري يجب ان يصبح مجلسا تشريعيا يمثل عموم السودان شمالا وجنوبا، خطوة باتجاه الحكومة الثنائية، وان مجلسا تنفيذيا جديدا يجب ان يمثل مجلس الحاكم العام، الذي يعود تأسيسه إلى عام ١٩١٠. اتفق السيد علي عن الموافقة على هذه التوصيات بحجة انها تقرض التصالحات غير مباشرة "وهو ما يرفضه من حيث المبدأ في المناطق الأقل تحضرا، كما حاجج أيضا بأن تكون هناك حرية اختيار اذا سمح للرعاة القيسيين بالاشتراك في التصالحات في الدوائر الانتخابية الريفية"، وكان من الواضح انه قلق من نتيجة التصالحات في تلك الأجزاء من البلاد التي لم تكن تحت نفوذه.

على ضوء التوصية القائلة بوجود تمثيل المجلس المقترح لكل البلاد دعا السكرتير الإداري إلى مؤتمر في جوبا في منتصف حزيران ليعرض على الملا مسألة المشاركة السودانية، ونتيجة للمناقشات شعر انه قللا على التوصية بأن على الحاكم العام تأييد اقتراح مؤتمر الإدارة، على الرغم من هوامس حكام الأقاليم الجنوبية.

وخلال ذلك، وإذ وصلت المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي إلى طريق مسدود، قررت مصر الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة. في ٢٩ تموز، وقبل أسبوع من بدء هيئة الأمم المتحدة الاستماع إلى الشكوى المصرية، وافق الحاكم العام على التوصيات وقدمها إلى حكومتي الحكم الثنائي، وقد وافقت الحكومة البريطانية عليها لكن مصر قدمت اقتراحات مضادة<sup>٦٥</sup>، وبينما كانت المفاوضات الانكلو - مصرية تتقدم ببطء مضى الحاكم العام قدماً في خطته الرامية إلى تمهيد للإجراءات الدستورية الجديدة المقترحة. كان اعتقاد الحكومة أن خططها تقابل باستحسان عام<sup>٦٥</sup>، مغاليةً في تفاؤلها، لأن الأحزاب الوجودية كانت تعارضها، وسرعان ما تبين أن منتقدي الحكومة يستخدمون مشكلة جنوب السودان من أجل حشد المعارضة.

توترت العلاقات بشكل أكبر بين السيد علي والحكومة، والتي كانت منذ السابق في مرحلة جزر، بسبب رفضه مساعدة الحكومة في التغلب على الإضراب في سكة حديد عطبرة في ٢٣ تموز بينما كان العمال المهرة يطالبون بزيادة الأجور<sup>٦٥</sup>. طلب السكرتير الإداري من السيد علي، على الرغم من أنه كان واضحاً أنه يؤيد إضراب عمال سكة الحديد<sup>٦٥</sup>، استخدم نفوذه لإنهاء الإضراب وكان جوابه أنه سيتدخل فقط إذا وافقت الحكومة على عدم تقديم المضرين إلى المحاكمة، وقد رفض السكرتير الإداري ذلك، لأن السلطات كانت قد عازمت منذ السابق على اتخاذ إجراء قانوني ضدهم<sup>٦٥</sup>.

وفي هذه المرحلة، منتصف عام ١٩٤٧، رأى الختميون ضرورة تحقيق تقارب مع الحكومة وقد رحب السكرتير الإداري بخطواتهم هذه، فمنذ إنشاء المجلس الاستشاري كانت الحكومة تسعى إلى تفاهم أفضل مع الختمية على الرغم من معارضتهم لتأسيس المجلس. وعلى أية حال، فإن جهود الختمية والحكومة للتقارب أقلق السيد عبد الرحمن الذي ألح على الحكومة في ٢٦ تموز باستشارته قبل اتخاذ قرارات كبيرة، وقد حاجج أن على الحكومة سحب دعمها الرسمي للسيد علي إذا أرادت الاحتفاظ بولاء

أولئك المخلصين لها على الرغم من انه لم يصرح بالكيفية التي يتم بها ذلك باستثناء "اعتقاده ان الحكومة يجب ان تتخذ خطوات نحو الإعداد لانتخابات الجمعية التشريعية المقترحة، والتأكد من ترشيح أغلبية مواليه للحكومة"، كان السيد عبد الرحمن قلقاً بصفة خاصة لأن مؤهل الضريبة مجرد كثير من أتباعه من الحقوق الانتخابية كما كان قلقاً حقاً من إمكانية ترشيح أغلبية موالية لمصر<sup>٥٥</sup>.

لم يحرز إصلاح ذات البين بين الختمية والحكومة في الواقع سوى تقدم طفيف عندما نظم عمال السكك الحديدية إضراباً، في كانون الثاني عام ١٩٤٨، تدخل السيد علي فعلاً، على حساب علاقاته مع النقابات العمالية، لإلغاء الإضراب وشكره السكرتير الإداري علي تدخله<sup>٥٦</sup>، لكن الأحداث في احتفالات المولد النبوي في ذلك الشهر نفسه ولدت احتكاكاً جديداً، إذ ان عدم الاكتراث الصريح بحضور الحاكم العام من قبل الختميين وشباب الأشقاء، على النقيض من الترحاب الحماسي برئيس الجهاز الإداري، سبب نقداً قوياً من القصر<sup>٥٧</sup>، كان الجو في المولد متوتراً على نحو لا يمكن إنكاره، فقد تميز بظهور المعسكرات المهديّة لأول مرة في الخرطوم والأبيض وأماكن أخرى، وهذا التطور دعا السيد علي إلى تقديم الاحتجاجات وحض الختميين على دراسة طرق أخرى للرد على نشاطات المهديين<sup>٥٨</sup>.

وطوال هذه الفترة كان سلوك السيد علي يربك الحكومة، فدوافعه تبدو غامضة، ولم يكونوا متأكدين إلى أي حد يمكن ان يعزوا أعماله إلى التأثير المصري، وبالتأكيد فقد دهشوا عندما بدا أكثر صراحة في دعمه لحزب الأشقاء في كانون الثاني عام ١٩٤٨، وهكذا نأى بنفسه بصورة أكبر عن القصر، وقد عزا قسم المخابرات خطوته هذه إلى هدفه الواضح في توحيد جميع العناصر المعادية للمهديّة تحت رعايته وإلى مداخلات حلفائه في المسرح السياسي، وقد لوحظ أيضاً انه رفض اقتراحاً تقدم به إليه ميرغني حمزة بوجود تركيز دعمه ليس للأشقاء بل للاتحاديين الذين كانوا اقل تعصباً في

ولانتهم مصر، وعلى الرغم من مساندة السيد علي. فقد استمر الأشقاء على الأقل من وجهة النظر الوضائية في التراجع. وما كفت التحضرات للتحويل الدستوري قضي يوماً

... كما ورد فعل جبهة الاستقلال على الرابطة القوية للسيد علي مع الأشقاء هي تخليد المطالب بضمانات مؤداها أن الحكومة اللاتية يجب إنشاؤها خلال ثلاث سنوات والشعور أن يجب تعيينهم لحل تشكيل حكومة، وقد اضطروا بأن عليهم أن يمتنعوا عن التعليق حتى تتم مناقشة مسودة القانون الدستوري في المجلس الاستشاري؛ وبأية حال فإن حسنة تقصيرات أخرى كان يجب أخذها بعين الإعتبار، وقد اجتمعت الحكومة طلب جبهة الاستقلال أنه يظل وجهات نظر الأعضاء الشباب الأكثر تطرفاً وليس وجهات نظر قيادة الحزب، وكان هناك شعور عند الحفقات المتعلمة بعدم الإختراع بالمسلمين من جمع الأحزاب واعتماداً من إيدياته إذا كان على المجلس أن يقدم عرضاً مقيداً فيجب إبداء تسمية رجال متعلمين لعضوية

... كتبت الحكومة تصدق أن سياستها في زيادة مشاركة السودانيين أقيمت نجاحها بينما لم تستطع مصر سوى ادعاء مكسب مهم واحد، اعني "قرار السيد علي بعدم الاستجابة لعروض الحكومة"، ففي نيسان عام ١٩٤٨، على سبيل المثال، وجواباً على طلب من سكرتير المجلس الاستشاري علق السيد علي على مسودة القانون أن الجمعية المستوحدة، شأنها شأن المجلس الاستشاري، لم يكن تخلياً، وقد كرر السيد علي وجهة النظر هذه في رسالة إلى السكرتير الإداري، حاجج فيها بأنه ملزم المجلس الاستشاري ليس هيئة تشيلية فإن رأيت في الدستور الجديد علم القيمة، وفيما بعد وفي نفس السنة أعرب السيد علي ثانية عن عله رضاه عن القانون الجديد لكنه لم يعط سبباً لذلك. كان هناك اختلاف داخل جبهة الاستقلال حول مسودة القانون الجديد، وقد أدت ذلك إلى استقالة محمد أحمد محبوب بصفته سكرتيراً للجنة واتسحاب حزب القومي، الذي



في تموز ظهر ان الأشقاء يعيدون النظر في سياستهم تجاه مصر وبدوا الآن وهم يعدون للمشاركة في الانتخابات للجمعية التشريعية اذا "ساهمت مصر" في حكومة السودان] بشكل متساو مع البريطانيين وإذا كانت الانتخابات كلها مباشرة"<sup>٦٥</sup>. وعلى أية حال، فقد حدثت مظاهرة في عطبرة ضد الجمعية التشريعية وانتهت بصدمات مع الشرطة، وقد اقلق العامة التزايد الجاري في نشاطات منظمات شباب الختمية والأنصار على السواء، التي كانت الحكومة تنظر إليها على انها قد أصبحت شبيهة بالمنظمات العسكرية. وعلى سبيل المثال فقد كانت المظاهرة التي نظمتها منظمة شباب الاتحاديين في الخرطوم في آذار ضد الجمعية التشريعية على الضد من رغبات قادة الحزب؛ وحدثت مشكلة داخل حزب الأشقاء بسبب شباب الأشقاء، وقد أدت هذه التطورات بقيادة الأحزاب إلى إعادة النظر في دور منظماتهم الشبابية بينما الحكومة من جانبها الحد من جميع نشاطات الشباب وأرسلت إلى قادة الأحزاب وخلفاء الختمية بتعليمات لوضع حد لها<sup>٦٦</sup>. وقد رد الاتحاديون بأنه ليست لديهم منظمة شباب منفصلة، ولم يرد أي جواب من أي من الختمية أو الأنصار حتى تموز عام ١٩٤٨، وكلاهما في الواقع أمر بتوقف نشاطاته الشبابية<sup>٦٧</sup>. على الرغم من ان الظهور العلني لشباب الأنصار والختمية في الخرطوم وأم درمان في الشهور القليلة اللاحقة دفع الحكومة إلى إرسال رسائل إلى السيدين تلفت نظرهما فيها<sup>٦٨</sup>، وقد قام الأشقاء من جانبهم بحل منظماتهم الشبابية إذ قلقوا بسبب عدم خضوع شبابهم للنظام<sup>٦٩</sup>.

ولعدم استحابة المصريين في الرد على الإصلاحات المقترحة من قبل الحاكم العام في الموعد النهائي السذي حددته لندن "بعد تمديده عدة مرات" أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم ان على الحاكم العام ان يفعل ما يراه مناسباً، وتبعاً لذلك فقد أصدر القانون في ١٩ حزيران، وقد نتجت عن ذلك ردود فعل مختلفة داخل الأحزاب السياسية السودانية، فقد رحب السيد عبد الرحمن وجبهة الاستقلال بعمل الحكومة

ورأوا فيه خطورة نحو الحكومة الذاتية، بالرغم من أنه لم يحقق جميع آمالهم<sup>٦٥</sup>، واستعد حزب الأمة بنشاط للانتخابات داعياً أنصاره إلى تسجيل أنفسهم كمقترعين وجمع التبرعات لتمويل حملته الانتخابية، وقد كان العزاء الوحيد لأحزاب الجبهة الوطنية، إذ فشلت في منع إصدار القانون، هو حقيقة انه صدر دون موافقة مصر، وقصارى ما استطاعوا عمله هو الاستمرار "شأنهم شأن المؤتمر" في إدانة خطوة الحكومة، ولهذا فقد تعرضوا لانتقاد شديد من قبل صحفيي الأمة والنيل<sup>٦٦</sup>.

كان موقف الختمية غامضاً، وقبل يومين من إصدار القانون قابل السيد علي الخياكم العام لمناقشة موضوع القانون، وعلى الرغم من قول السيد علي بأنه لا يرغب في التأثير على أتباعه في القضايا الدنيوية، فقد كان يؤمن ان "غالبية السودانيين يعتقدون ان القوانين ستكون له عاقبة واحدة في تأسيس حكومة أقلية في السودان لمصلحة حزب معين"، وقال ان لدى السودانيين إيمانا قليلا في انتخابات يمارس فيها التأثير لمصلحة حزب الأقلية، وفي حين ان السيد علي نفسه لا يشاطر وجهات النظر هذه كليا، فقد رأى مثلاً على "حزب الحكومة" وذلك من خلال التسمية للمجلس الاستشاري ومن الضروري التأكيد بأن هذه الممارسة لن تتكرر، وقد كانت الحكومة تتوقع ان السيد علي لن يعارض مساهمة أتباعه في الانتخابات، بالرغم من عدم احتمال تشجيعه لهم على المشاركة فيها، وقد أدرك بعض الختميين البارزين الفائدة التي ستجنيها طريقتهم من المشاركة في الانتخابات، إذ ان البقاء بعيداً سيرتك الميدان مكشوفاً لخصومهم<sup>٦٧</sup>، ولم تؤكد زعامة الختمية الشائعات القائلة بأن السيد علي كتب إلى النقراشي قائلاً ان مقاطعة الختمية والوحدويين للجمعية التشريعية سيؤدي إلى خسارة جسيمة للنفوذ السياسي وأن الحكومة المصرية يجب أن تدعم الحركة الوحدوية بنشاط أكثر<sup>٦٨</sup>. وفي الواقع فقد كانت هناك جماعتان متعارضتان داخل الختمية: الأولى بقيادة أحمد السيد اللبيل وأحمد عبد الله وكان هدفها المشاركة في الانتخابات وفي المجلس، والثانية بقيادة عمر عشق وكانت

تدعيم قرار الأشقء في مقاطعة الانتخابات والمجلس على حدا سواء ولم يتخذ السيد  
عسلي موقفاً محموداً علياً بالرغم من الزعم القائل بأنه، تبعاً للسجلات البريطانية "أخبر  
الرغم أنه مستاء للطريقة التي يتجر بها الخميون نحو المياعة"  
... استعملوا القانون إلى مناسبة ليحادل البرقيات لتهدئة النفس بين السيد عبد  
الزهرى ووجهة الاستقلال وتبعهم موقفاً أكثر استنزازاً للخمينة  
في تموز اتخذ معارضي القانون ليشكل جبهة النضال الداخلي التي ترأسها حماد  
توفيق وكلاهما محمود الفضلي سكرتيراً، وأما، وقد ضمتها الجبهة التي عشر ممثلات أربعة من  
المؤخر وممثلين عن كل من الاتحاديين والأشقء والأحرار الاتحاديين ووحدة وادي النيل،  
استخدمت الصحافة والتجمعات السياسية والمظاهرات لإقناع الناس بمقاطعة الانتخابات  
وقد استمر ذلك حتى عتية الانتخابات، وفي معارضة للقانون قامت الجبهة أيضاً بجمع  
التواضع على وثيقة لإرسالها إلى حكومتنا الخكم الثاني للاحتجاج على سياسة  
الحكومة، تكن الحكومة تستخف بأهمية الجبهة وقررت معارضة نشاطها على الرغم  
من أنها كانت تعتقد أن المهديين لم يكونوا يأمنون لخطة الخمين في مقاطعة الانتخابات  
إذ أنه حينما يؤمن سيطرة حزب الأمة على المجلس  
... حازت جبهة النضال الداخلي على مساندة الطلبة السودانيين الذي عادوا من  
بعض المقامات، عطلتهم وأعلنوا لهم وطلاب كلية غردون معادتهم للجبهة وشكل على  
السري السني بنافس الأزهرى لكسب التأييد للمصري، شعبة لجبهة النضال الداخلي في  
القاهرة لمساندة المنظمة في السودان، وقد سود الأزهرى بالطلب إلى المؤتمر تعزيز الوفد  
بإرسال محمد نور الدين وحضر حمد. ولم تنفر محاولة عمر الخليفة وهو ابن الخليفة عبد  
الله لكتبة مشايخ قوى السيد علي وتحسين العلاقات بين الأزهرى وعلي بنور سوى عن  
عصا لجة شكلية بينهما

بساعات بالقسطنطين محاولات جبهة الضمير الداخلي للاعتراض على تخضع لقواتهم الانتخابية عن طريق استنهاض معارضة شعبية<sup>٢٢</sup>. كانت مجموعات المعارضة تقفها متسمة بسبب الاختلافات الطائفية، وكان الأشقاء والإخوان على حد سواء يتطلعون إلى العون من السيد علي، وعلى الرغم من أن السيد علي لم يتخذ موقفاً محلياً، فلا شك أن محمود كركيم<sup>٢٣</sup> ديني استخدم لإقناع الختمية بمقاطعة الجمعية، ولتأخذ مثلاً محلياً. فقد تقع تابعوه المباشرون السيد محمد عثمان والسيد الحسن الختميين البارزين في كسلا يعلم العمل في المجمع الانتخابي<sup>٢٤</sup>، وقد ساعد المهليون أنفسهم بصورة غير مباشرة قضية أولئك المعارضين للانتخابات بتصوير الأمر على أن التصويت للجمعية هو تصويت للسيد عبد الرحمن<sup>٢٥</sup>.

بينت الحكومة من جانبها للختميين بأنهم يعلم اشتراكهم في الانتخابات يسلمون البلاد في الواقع إلى السيد عبد الرحمن وإلى الحركات الخدمية كالشيوعية، وقد حذرت الحكومة من أن الختميين إن استمروا في معارضتهم فأنهم لن يمكن باستطاعتهم بعد الادعاء بأنهم أصلقاء مخلصون للحكومة<sup>٢٦</sup>. ومهما يكن من أمر فإن التحذير لن يجد تقبلاً؛ حيثما توجد أغلبية ختمية يكون الإقبال على الاقتراع منخفضاً، وكان هناك اعتقاد عام بين أتباع السيد علي بأنه أهلق للمشاركة في الانتخابات، على الرغم من أنه كان ينكر ذلك في حديثه مع ممثلي الحكومة، وعلى أية حال، فإن إنكاره لم يكن يجوز على ثقة كبيرة، وفي الواقع فقد كان النخبون يعتبرونه كارهاً للاشتراك في أية مؤسسات يلتمسها السيد عبد الرحمن<sup>٢٧</sup>. وبعد شهر علق، قدم السيد علي وصفاً أكثر دقة لموقفه لدبلوماسي بريطاني زار السودان، فقد شدد على أنه بصفته رجل دين "لا يمكن أن يكون سياسياً أيضاً، على الرغم من أنه لا يستطيع فصل الدين عن السياسة تماماً" وأنه أوصى أتباعه الذين هم كما قال أغلبية الشعب في السودان، "بأنهم أحرار في تبني أي موقف يرغبونه تجاه المسائل السياسية مستثياً من ذلك فقط وجوب عدم مسانلتهم لحزب

الأمة"، وقال السيد على أنه سيفضل استمرار الحكم الثنائي، وإذا لم يتحقق ذلك، فالحكم في ظل التاج المصري على مواجهة بعث للمهيدية<sup>٢٢</sup>.

أوضح عدد صغير من الرؤساء القبليين الختميين للسيد على أنهم شعروا أنهم ملزمون بالمشاركة في الانتخابات لتمثيل قبائلهم، وقد شاركوا فيها وفازوا، لكن بالنظر لتوجهات السيد على فإن الجمهرة من أتباعه العاديين لم يكن لديهم خيار سوى الانضمام إلى المقاطعة التي أعلنتها المعارضة، سواء كانوا يشاطرون هذه المعارضة حماسها لمصر أم لا. ولاشك أن السيد على كان مدركاً أن النتيجة ستكون أغلبية من حزب الأمة في الجمعية؛ لكنه إذ كان يصر على أن أغلبية السكان معادية للمهيدية، فمن المفترض أنه كان يحسب أن الحكومة، وقد أصبح لديها هيئة لا تمثل أحداً كهذه في وجه ضغوطه هو والضغوط المصرية، ستكون بحيرة على إعادة النظر في كل سياستها، وهكذا فإن رفضه للقانون لن يؤدي إلى تأمين سيطرة المهديين لوقت طويل<sup>٢٣</sup>.

ومهما تكن حسابات السيد على فلا مناص من النتيجة المباشرة كانت جمعية سيقودها حزب الأمة، وقد ضمت ١٠ أعضاء منتخبين بصورة مباشرة في المدن و ٤٢ انتخبتهم الدوائر الانتخابية في المناطق الريفية، و ١٢ أنتخبوا من قبل مجالس الأقاليم في الجنوب و ١٠ تم ترشيحهم من قبل الحاكم العام، وكان الغرض من هذه الترشيحات هو تأمين تمثيل جماعات معينة ذات مصالح، وتبعاً لذلك فقد رشح ثلاثة مرشحين ختميين للتعويض عن الغياب الفعلي للأعضاء الختميين لكن واحداً فقط، وهو من طبقة التجار، شعر أنه قادر على المضي في الاتجاه المضاد للمقاطعة وقبول الترشيح، وفضلاً عن أولئك الذين تم انتخابهم أو ترشيحهم إلى المجلس، فإن أعضاء المجلس التنفيذي ضموا إلى هذا المجلس بحكم المنصب<sup>٢٤</sup>. وقد ضم المجلس التنفيذي ١٢ عضواً، وزراء سودانيين ثلاثة، ثلاثة سكرتيرين مساعدين وستة أعضاء بريطانيين وهم بالتحديد، السكرتير ون الثلاثة الإداري والقانوني والمالي، والقائد العام لقوة دفاع السودان، ومدير الاقتصاد والتجارة،

ورئيس نقابة مزارع السودان، والمرشح الأخير انسحب بعد وقت قصير وحل محله محمد أحمد أبو سن مما منح المجلس أغلبية سودانية<sup>٦٥</sup>.

عندما نشرت قائمة الوزراء والسكرتيرين المساعدين استقبلت استقبالاً حسناً في البلاد بصورة عامة حيث أعتبر أنه قد اختير الأشخاص المناسبون تماماً واستبعد المتطرفون وقد أسففت الحكومة لرفض الختمي ميرغني حمزة منصب وزير الأشغال، إذ كانت الحكومة تأمل في توسيع قاعدة التمثيل في المجلس، وهكذا فقد كان عبد المجيد، بصفة سكرتيراً مساعداً للاقتصاد والتجارة، هو الممثل الختمي الوحيد في المجلس التنفيذي<sup>٦٥</sup>.

لم تسفر محاولات جبهة النضال الداخلية لتنظيم مظاهرات أُجريت عندما كانت الجمعية التشريعية على وشك الانعقاد، لم تسفر عن شيء. وتبعاً للحكومة فإن الختميين لم يقدموا دعماً للمظاهرات إذ استحسنوا بشكل واضح التعيينات الوزارية، وهي وجهة النظر التي تتجاهل حقيقة أن المظاهرات قامت في مناطق يسيطر عليها الختميون<sup>٦٥</sup>.

دعا الحاكم العام في كلمته في افتتاح الجمعية التشريعية في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٤٨ أولئك الذين قاطعوا الانتخابات إلى إعادة النظر في أرائهم وقال إن أولئك الذين يريدون المحافظة على الوضع القائم عليهم أن يدركوا أن البلاد يجب أن تجاري التغييرات في العالم، فهو يريد أن يكون السودانيون قادرين على الاشتراك في إدارة شؤونهم<sup>٦٥</sup>.

كان الرأي السائد بين السودانيين المتعلمين في جميع الأحزاب يحذوا التبنّي الفوري للنظام الجمهوري في الحكم، وكان يؤمل بأن إنشاء الجمعية التشريعية سيصلح بين المؤيدين المعتدلين للوحدة وبين أولئك الذين لم تكن رغبتهم في الاستقلال عن مصر مقيدة باعتبار السيد عبد الرحمن مرشحاً للتاج. وقد استغل الختميون المناخ الفكري من أجل إصلاح علاقتهم مع الحكومة، وقد تقارب عدد من النظار داخل الجمعية محاولين تكوين مجموعة برلمانية لغرض استمالة المعتدلين، ومنعهم من الإنجرار إلى معسكر الأمة<sup>٦٥</sup>. وعلى الرغم من أن السيد علي استمر في البقاء في الخلفية، فإن كثيراً من

لخصين؛ قد لاحظوا ان الجمعية لم تنشأ من اجل تجميع قضية السيد عبد الرحمن، كانوا متفقين لان يتلوا شريطة ان تعدل القوانين الانتحائية لتتعد الانتحابات المباشرة الى اللند لتتسعرة ويقتل التفتيل بحكم المنصب، وبسما كانت الحكومة تعطل هذا لان الجمعية مستكون عندئذ اكثر تقبلا للسودان، فان أي شيء لا يمكن عمله حتى اجراء الانتحابات جديداً كان التخمير لصح ما تقتضيه معالجتهم الخاصة بطلب تحسين علاقاهم مع الحكومة والنأي بالتقسيم عن الأستقامة وفي نفس الوقت كانوا يسعون الى زيادة حقوقهم وبشكل خاص من خلال تعظيمهم الشامية. ومن جانبهم فقد اخذ السيد عبد الرحمن ثابته الى الحكومة على استغلالها للقضية مع الخشية على الرغم من اعمار ضهم السياسات على التخص من دعمه هو كما ان

في الايام وخذ ارجاء الجمعية التشريعية سعى السكرتير الإداري الى تهدئة المخاوف العامة بالتاكيد ثابته على ان المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي تتقدم الآن وكررو وعديفون بأنه لن يطرأ تغير في الوضع الدستوري للسودان دون التشاور من خلال القوات المناسبة

قدمت الجمعية في تلال البحر الأحمر في هذا الوقت فرصة أخرى لأحزاب المعارضة والصحافة من اجل إثارة الرأي العام ضد الحكومة بإلقاء اللوم عليها لهذه الأزمة، وعلى سبيل المثال فقد اقدم الأزهرى الحكومة بمنع التمتع عن الصحا من اجل إرضام مؤيدي السيد علي هناك "على التذوق"، وقد أنهم الأزهرى وفق قانون العقوبات وضحت لمدة أربعة اشهر. ولما اجهة دعاية كنهته أرسلت الحكومة موظفين سودانيين كباراً إلى المنطقة، وقد نشرت تقاريرهم على الملأ في الخرطوم وكان لها دور كبير في تهدئة المخاوف العامة، وقد أنشئت لجان عملية شارك فيها الختميون والأنتصار والمؤتمس من اجل جمع التبرعات لإغاثة المتضررين، وإذا لم تحقق سوى القليل فقد عبت الحكومة لجنة مركزية متأسفة

تم على الرغم من مساندة السيد عبد الرحمن للجمعية التشريعية فقد عرف انه قد حصلت أسلحة لاقتناءه لم يصبح ونوما للجمعية، ولما أحلها من عائلته تم تعيين في منصب هولياري وعملاته على ذلك فقد أشيع بأن العناصر الأكثر شيئا في معسكره كمن لا يستطيعون من انه الأعضاء من جوان الثمنين الأكبر سنا، الذين منحوا منصب وزيره. كانوا أكثر محافظة من ان يصغروا من الحليش والإصلاحات التي كانت الثمنين يضمح اليها. وكانت هليلي كينته على علم الرخصة داخل المعسكر، للثمنين وضمن للثمنين بحث الشيء عموما رغم من انه المبدأ على تم يد رأي مقدر على تغير موقفه أسلبي تجاه الجمعية، فقد كانت هناك إشارات ذكرت سابقا، على انه بعضا من أتباعه كانوا مستعدين للتخلي عن المقاطعة اذا ما تم إصلاح القانون قد سبت علامات اعتماد الثمنين عن الأشقاء الإرياك داخل الجبهة الاتحادية.

توصلت الحكومة في تنفيذها للوضع بعد خلفه الأخير عن اللجان التي أرسلت إلى الامتياح بأن مهمتها الرئيسية، من اجل جعل الجمعية أكثر تمثيلا، هي استمالة الثمنية نحو المشاركة في العمل الداعم للثمنين الضروري للثمنين في نفس الوقت دون إغراق الثمنين الثمنين مع كلاً للمعسكرين والثمنين لا يريدون رؤية بلدهم وقد هابت إلى المنظمات الدينية التقليدية. وقد كانت هناك محاولات في وقت مبكر من قبل الثمنين في وقت مبكر، وفي ذلك الوقت، فقد كانت الحكومة قد نقلت تأييدها إلى مناصبهم الطائفة وتعباً لذلك دفعت لهم إلى الاحتجاج، وعندما فاز الأمة بمقعد واحد فقط في الانتخابات البلدية في أودرمان، القمو الحكومة بالتدخل وتعيين لجنة انتخابية متحيزة، كما اعتم المهديون منح الثمنين امتيازاً، واجعلوا ذلك عند علم إتخاذ الحكومة إجراء ضد استغزازات شباب الثمنية والتي عارضت إلى تفجر الأقامات المضادة بين الطرفين في الصحافة، بالإضافة إلى تحمية الحكومة من ان حركات شبابه الأنصار والجمعية قد يستعملون كعروش خاصة

لإرهاب الناخبين في الانتخابات المقبلة-والذين قد يتسبون حتى في حرب أهلية صغيرة- اجبر الحكومة على التدخل، وكان مأزق الحكومة هو ان حظرهما التام صعب لادعائهما باهما منظمات دينية، وتبعاً لذلك حاولت الحكومة أولاً الحصول على تعهدات بحسن السلوك من رؤساء كلا الطريقتين<sup>٦٥</sup>. ولم تكن هذه التعهدات ذات تأثير في منع تكاثر مجموعات الشباب الختمية والمهدية على السواء والتي لم تكن أي منهما مرخصاً به. وتحت ضغط الحكومة وافق ممثل السيد علي علي عدم إنشاء أية مجموعة شباب دون رخصة<sup>٦٦</sup>، كما أصدر المفتي فتوى أدان فيها نشاطات الشباب الشبيهة بالنشاطات العسكرية ومجهداً إنشاء هذه المنظمات لأغراض دينية<sup>٦٧</sup>. كان تدخل المفتي اعترافاً من الحكومة بالصعوبات التي تواجهها في علاقتها مع الزعيمين الدينيين.

### إصلاح الدستور وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ :

في ٨ آب عام ١٩٤٩ نشرت صحيفة سودان ستار على نحو مفاجئ في مقال افتتاحي النبأ القائل بأن الحكومة تنوي إصلاح قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الذي تم وضعه عام ١٩٤٨ وإنشاء لجنة خاصة لوضع التوصيات. وقد أثار هذا النبأ بالرغم من انه سابق لأوانه، ضجة في الصحافة المحلية والمصرية على السواء، وأعلن حزب الأئمة انه لا يعارض التغييرات التي ستسفر عنها انتخابات مباشرة بصورة اكبر، بينما لم يكن حزب الاتحاديين ضد التغييرات شريطة ان يؤخذ نقده للقانون في الاعتبار، بينما احتفظ حزب الأشقاء بسياسته الأصلية في مقاطعة الجمعية أو أية جمعية تُنشأ من قبل الحكومة القائمة، وأرسل محمد نور الدين نائب رئيس حزب الأشقاء، رسالة إلى صحيفة الأهرام زاعماً ان "غالبية الختميين يدعمون قضية الأشقاء"، وإتهم سوفس يقاطعون الجمعية، والتفسير المحتمل لعمل محمد نور الدين هو انه كان يأمل في الضغط على السيد علي للإفصاح عن وجهات نظره علناً، وكان هناك رد فعل فوري من الختميين، فقد

تحدى خلف الله خالد يسانده أحمد سيد الفيل وزعماء ختميون آخرون نور الدين في أن ينشر أسماء ختميين بارزين مرتبطين بحزب الأشقاء<sup>٦٥</sup>. واستمرت القطيعة بين الختميين والأشقاء، وفي هذا الوقت بالذات انشأ عدد من الختميين وآخرون، والذين يفضلون علاقات قوية مع مصر ولكن ليس وحدة كاملة، كما هو الحال مع الأشقاء المتطرفين، منظمة جديدة تحت اسم الجبهة الوطنية، وكان خلف الله خالد أحد مؤسسيها الرئيسيين جنباً إلى جنب مع ميرغني حمزة، ومن الصعب الاعتقاد انه كان يمكن ان يتحدى الأشقاء بهذه الوسائل دون استشارة السيد علي، ومع هذا لم يلزم السيد نفسه بشيء تجاه النزاع بين خلف الله أو نور الدين "رافضاً لبعض الوقت مقابلة أي منهما" ولا تجاه مبادرة الجبهة الوطنية، لكن الصدع المتنامي بين الأشقاء والختميين كان جلياً بما فيه الكفاية ليحجر المصريين على اتخاذ خطوات لرأب الصدع<sup>٦٦</sup>.

وقد أشارت مصادر الحكومة بأن بعضاً من زعماء الختمية أعربوا بشكل صريح عن رأيهم بأن الختمية سيشاركون في الانتخابات الجديدة إلى الجمعية إذا أصلحت أحكام الانتخاب فوراً وفق ما يرغبون. وبالنسبة للأنصار فإن بعضاً من قادتهم وافقوا على ان الإصلاحات المقترحة ستسفر عنها جمعية أكثر تمثيلاً، على الرغم من ان آخرين كانوا معارضين لأية تغييرات حتى نهاية مدة الجمعية الحالية البالغة ثلاث سنوات<sup>٦٧</sup>. ودعمت صوت السودان الختميين المعتدلين ودعت "المتطرفين" إلى الإفصاح، كما فعل المعتدلون، عن الطريقة التي سيستخدمونها لدفع قضية الحرية وذلك لكي يعرف الناس أين يقفون<sup>٦٨</sup>. وقد التقى السيد علي ممثلين عن زعماء حزب الأشقاء ثم الاتحاديين فيما بعد لإقناعهم "بالتوصل إلى اتفاق مع الأحزاب الوجودية الأخرى"، ونشرت صحيفة المستقبل، الصحيفة الأسبوعية الصادرة في الخرطوم، ما مفاده ان الأشقاء توصلوا إلى اتفاق مع الآخرين لكن سكرتير الحزب أصدر بسرعة إنكاراً لذلك مؤكداً ان الحزب لن ينهي مقاطعته للجمعية حتى لو تم إصلاح القانون، ومع هذا فقد كانت الحكومة تعتقد

ان حزب الأشقاء لا يستطيع أن يفعل ذلك دون مساندة الحتميين وانه سوف يتحتم عليه قبول سياسة الأغلبية<sup>٦٥</sup>، وقد جاء التأكيد على وجهة نظر الحكومة من مصر حيث كان هناك شعور، حسب رأي تقرير وكيل السودان، بأن المساعدات التي تدفع إلى الأشقاء كانت دون مردود والنتيجة هي ان القصر كان بدلاً عن ذلك يتطلع إلى السيد علي<sup>٦٥</sup>. في هذا الوقت بالذات، تشرين الثاني عام ١٩٤٩، كان رد فعل الأنصار هو التقدم للمطالبة بقوة باستقلال السودان، وكان الحتميون والاتحاديون في موقف صعب إذ لم يكن باستطاعتهم الدعوة إلى الاستقلال ولا الاعتراف بأن البلاد لم تكن مستعدة له، وبدلاً عن ذلك اختاروا أن ينهجوا الخط القائل بأن السودان كانت ضحية المستعمرين. في نفس الوقت كان هناك اقتراح في هيئة الأمم المتحدة بإضافة الإقليم الغربي من اريتريا إلى السودان، وقد لقي هذا الخبر الترحيب من الحتميين إذ أن المنطقة تقطنها غالبية ختمية، بينما كان المهديون معارضين له لهذا السبب بالذات<sup>٦٥</sup>، وفي الواقع فقد رفض الاقتراح.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٠ جرت مناقشة في الجمعية التشريعية حول الحكومة الذاتية، وكانت ردود فعل الجماعات السياسية خارج الجمعية مختلفة كما هو متوقع، ولاحظ حزب الأمة ان من غير الممكن الحصول على حكومة ذاتية في وقت مبكر دون الحصول على دعم بعض من الأحزاب السياسية التي كانت لا تزال خارج الجمعية، وتبعاً لذلك فقد ناشد حزب الأمة الجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين إلى الاتفاق معه في اللجنة المقترحة التي كانت ستشكل للتوصية بإصلاحات في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، وكانت المناشدة دون جدوى، وخلال ذلك كانت الجبهة الوطنية، المهتمة بتأمين دعم جميع الحتميين تسعى إلى تحقيق تقارب بين الجناح المعارض في الختمية، أي أولئك المساندين لسياسة الأشقاء في عدم التعاون مع الحكومة وبين أولئك الذين يجذون تعاوناً مشروطاً، ونتيجة لهذا فان الاتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه هو وجوب

السماح لكلا الجناحين بمواصلة ميولهم المختلفة دون ان يؤثر ذلك على وحدة الجبهة، وقد أقر السيد علي هذا الاتفاق وباركه. ومهما يكن من أمر فقد كان الأشقاء قلقين من خطوطهم اللاحقة خوفاً من ان أغلبية الختميين لن تقاطع الجمعية التشريعية بعد إصلاح القانون، وأصبح السيد علي متوعكاً ورفض مقابلة إي شخص: كانت التوجيهات من مصر، حسب رأي قسم المخبرات، "تُنتظر بلهفة". في منتصف كانون الثاني أوضح إسماعيل الأزهري ثانية بشكل جلي تماماً ان الأشقاء لن يشاركوا في أي ترتيب دستوري يقوم به النظام القائم، وان أي شخص يشارك في ذلك سيعدُّ حائناً لوحدة وادي النيل، وخلال ذلك ومع نشر مذكرة من قبل الجبهة الوطنية تدعو إلى مجلس ثانٍ، أو مجلس شيوخ، يتم انتخاب ثلثي أعضائه وترشيح الثلث الآخر، أدرك السيد علي انه قد أصبح أكثر صعوبة بالنسبة إليه تجنب إلزام نفسه بشيء، وكان كثير من أتباعه معارضين للأشقاء ويتوقون إلى لعب دور في إصلاح الدستور ورحبوا بفكرة إنشاء لجنة لإصلاحه<sup>٦٥</sup>.

كانت صحيفة الأمة على حق عندما نقلت ما مفاده ان الحتمية طلبوا من الحكومة إصلاح قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بطريقة يشعرون معها إنهم قادرون على المشاركة في انتخابات عام ١٩٥٢ إلى الجمعية التشريعية الثانية<sup>٦٥</sup>، ولا بد ان السيد علي كان يعلم انه لا يستطيع منع ذلك النفر من أتباعه، الذين يودون المشاركة، من الانضمام إلى مختلف الأحزاب، لكنه مع ذلك تجنب القيام بمبادرة واضحة<sup>٦٥</sup>، وفي غضون ذلك دخلت النقابات العمالية مفعمةً بالروح الوطنية فضلاً عن رغبتها في ظروف أفضل للمسرح السياسي بإنشاء اتحاد النقابات العمالية، وأعلن عمال السكك الحديدية عن نيتهم في إعلان الإضراب تعاطفاً مع الطلبة الذين طردوا من المدارس الثانوية لمشاركتهم في القضايا السياسية<sup>٦٥</sup>.

وبهذه المناسبة تقدم السيد علي بمبادرة وذلك بإرسال ثلاثة من الختميين البارزين ليطالبوا من عمال السكك الحديدية تأجيل أي عمل حتى يناقش قضية الطلبة مع الحكومة، وقد ووفق على مطلب السيد علي والغني الإضراب، ولم يُقدّم أي تفسير إلى الحكومة لتدخلهم المزمع في شؤون غير نقابية<sup>٦٥</sup>، ولكن السكرتير الإداري تقبل موقفهم<sup>٦٥</sup>.

في هذا الوقت نفذ صير الحكومة المصرية مع بريطانيا لان المفاوضات حول مستقبل السودان قد طالت للغاية، وعند افتتاح البرلمان المصري في ١٦ تشرين الثاني أعاد خطاب العرش التأكيد على وحدة وادي النيل وأعلن انه لا مناص من إلغاء معاهدة ١٩٣٦<sup>٦٥</sup>. وكان رد الفعل في السودان فوراً، فقد أذاع حزب الأمة مصر في تجمع سياسي واحتج على اقتراح إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦، وخاطب رئيس الحزب السيد صديق المهدي تجمعا للحزب قائلاً: "لن نقبل مطلقاً وحدة وادي النيل، وليس هناك من احد سوى السودانيين يستطيع تقرير مستقبل البلاد"<sup>٦٥</sup>.

وقد هاجمت صوت السودان حزب الأمة لاحتجاجه القوي بحجة انه ما دامت مصر هي دوماً الطرف الأضعف في الحكم الثنائي فإن إلغاء المعاهدة سيكون اعترافاً قانونياً بهذه الحقيقة، أشارت المقالة إلى ان إلغاء المعاهدة لن يؤدي بحذ ذاته إلى وحدة وادي النيل وطالبت حزب الأمة بإقناع البريطانيين بالموافقة على إلغائها<sup>٦٥</sup>. وأعرب الأزهري، بصفته رئيساً لحزب الأشقاء، عن دعم حزبه لوحدة وادي النيل، وأرسل قادة كلا الحزبين الرئيسيين بقرقيات إلى مصر وبريطانيا مفصحين عن وجهات نظريهما<sup>٦٥</sup>.

وقد ارتفعت حرارة الجو السياسي في الجمعية التشريعية، ففي ٩ كانون الأول عام ١٩٥٠ وضع حزب الأمة مشروع قرار في الجمعية التشريعية يدعو الحكومة إلى الإسراع في التحرك نحو الحكومة الذاتية، وبعد ستة أيام، وافقت الجمعية بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل ٣٨ على مشروع قرار تبناه حزب الأمة يطلب إلى الحاكم العام مطالبة دول

الحكم الثنائي. منح السودان حكومة ذاتية قبل نهاية عام ١٩٥١، وقد أثار هذا القرار دهشة السكرتير الإداري وقرر تجاهله بحجة انه ليس من المتوقع ان يستطيع الحاكم العام العمل وفق قرار دراماتيكي كهذا ووافق عليه بأغلبية صوت واحد، وبدلاً من ذلك عاد إلى قرار ثم تبنيه في وقت مبكر من نفس المناظرة البرلمانية يدعو إلى إنشاء لجنة، في غضون أكثر من سنة، لإعادة دراسة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية<sup>٦٥</sup>، في ٢٩ مارس ١٩٥١ تم تشكيل هيئة من قبل هاو سميّت لجنة الإصلاح الدستوري لوضع توصيات حول الخطوات نحو حكومة ذاتية تامة<sup>٦٦</sup>. كان ر.س. ستانلي بيكر، وهو قاضي المحكمة العليا البريطاني، رئيساً للجنة، مع أعضاء سودانيين يمثلون الأقاليم الجنوبية بالإضافة إلى مختلف أحزاب الشمال. كان الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة، الذين قبلوا تعيينهم في اللجنة، يعتبرون - على الأقل من قبل الحكومة - ممثلين عن الختمية، على الرغم من ان السيد علي لم يسلم إطلاقاً بأن أحدا شاوره حول أمر تعيينهم<sup>٦٧</sup>، ويمكن ان نذكر هنا رد فعل مختلف على قرار الجمعية التشريعية للقرار الدراماتيكي حول الحكومة الذاتية إذ قرر عدد من الزعماء القبليين والسياسيين الأقل تسرعاً إنشاء حزب وسط جديد باسم الحزب الجمهوري الاشتراكي، وقد أنشئ الحزب رسمياً في كانون الأول بدعم، حسب رأي هندسون، "خفياً من السيد علي"، وقد أغاظت خطوطهم السيد عبد الرحمن<sup>٦٨</sup>.

قال روبرتسون، في رسائل إلى وكالة السودان في القاهرة في شهر تشرين الأول، ان على الحكومة ان تتحرك بسرعة نحو حكومة ذاتية سودانية أكثر مما فعلت سابقاً اذا أرادت المحافظة على تعاون الأحزاب السياسية التي كانت حينئذ متفقة معها، فإذا لم تفعل الحكومة ذلك فألها ستجد ان من الصعب الاحتفاظ بعنصر بريطاني في الإدارة الحكومية في المستقبل، كما اعتقد روبرتسون أيضا ان حكومة سودانية خالصة ستشكل قريبا جداً، وفي اجتماع مع الدرديري محمد عثمان في الخرطوم، تم تطمين روبرتسون بأن غالبية الختمين معارضة لسياسة مصر وان الدرديري سوف "يحطم الأشقاء"، واعتقد انه اذا ما

ساند السيد علي الدرديري والجبهة الوطنية بشكل صريح وقاطع الأشقاء فسيكون هناك قدر اكبر من الوحدة في السودان<sup>٦٥</sup>. كانت الحكومة البريطانية تأمل، شأنها شأن روبرتسون، ان تكون النتيجة التي تتمخض عنها لجنة الإصلاح الدستوري مقبولة لدى اغلب السودانيين وان يتم تحقيق الحكومة الذاتية مع نهاية عام ١٩٥٢ وبعد ذلك يتوجب على السودانيون ان يقرروا بأنفسهم طبيعة علاقاتهم مع مصر وبريطانيا<sup>٦٦</sup>. وعلى أية حال، فإن هذه الحسابات قلبت رأساً على عقب بإلغاء الحكومة المصرية من جانب واحد، في تشرين الأول عام ١٩٥٢، اتفاق عام ١٨٩٩ واتفاقية عام ١٩٣٦، وبصرف النظر عن النتائج الأخرى المذكورة أدناه. فإن تأثير الإعلان عن إلغاء المعاهدة خلق مصاعب في لجنة الإصلاح الدستوري إذا أعلن كثير من أعضائها ان اللجنة لم يعد لها الآن أساس قانوني وتبعاً لذلك تم حل اللجنة من قبل الحاكم العام في ٢٦ تشرين الثاني وطلب إلى ستانلي بيكر التقدم بمقترحات على أساس التوصيات التي تمكنت اللجنة من وضعها قبل حلها، وقد عرضت هذه المقترحات على الجمعية التشريعية، وبعد تعديل طفيف اتفق عليها باعتبارها دستوراً لحكومة ذاتية موثق بها مع رئيس الوزراء ووزارة أمام جمعية تشريعية منتخبة ومجلس شيوخ ينتخب غالبية أعضائه<sup>٦٧</sup>.

في غضون ذلك ردت الحكومة البريطانية على إعلان مصر إلغاء المعاهدة بالتصريح بأن هذا لإعلان غير قانوني كما انتقدت المصريين لنشرهم مسودة دستور منقح للسودان. كانت وجهة النظر البريطانية، والتي دعمها الحكام العام، هي ان التقدم نحو الحكومة الذاتية يجب أن يستمر وفق الخطوط التي وضعت سابقاً<sup>٦٨</sup>. وكان حزب الأمة، بالرغم من ترحيبه بإلغاء المعاهدة لأنه يريد رؤية نهاية للحكم الثنائي، يرتاب بأنها مؤامرة مصرية "لاستعمار السودان"، وفي تشرين الأول أعلن حزب الأمة في بريقة إلى الأمم المتحدة السودان دولة مستقلة ذات سيادة ووصفوا مشروع الحكومة الذاتية الذي رسمه النحاس باعتباره نقيضاً لمياسة الأمم المتحدة لأنه وضع دون استشارة السودانيون، وقد

رحب كلاً جناحي حزب الأشقاء، الذي أشتق مؤخراً إلى مجموعتين متنافستين بقيادة الأزهرى ومحمد نور الدين ، بالمقترحات المصرية وأرسلوا برقيات التهئة إلى القاهرة، كما ساندت الجبهة الوطنية والاتحاديون الاقتراحات لكن كلاً منهما كانت له وجهة نظر مختلفة حول مستقبل السودان<sup>٦٥</sup>، وقد دفع الخوف من الاضطرابات والمظاهرات حاكم إقليم الخرطوم إلى حظر المظاهرات والمسيرات حتى ٣١ تشرين الأول، وكانت للحاكم العام مقابلات مع السيد على والسيد عبد الرحمن سعى فيهما على ما يبدو إلى تعاونهم في حفظ النظام<sup>٦٥</sup>.

وبينما استمرت الحكومتان البريطانية والمصرية في خلافيهما حول إلغاء العاهدة، فقد قامت الحكومة المصرية في ظل رئيس الوزراء نجيب الهلالي بمبادرة اخرى في مايس عام ١٩٥٢، كانت هذه الخطوة هي افتتاح مفاوضات مباشرة مع بريطانيا. وفي الواقع فقد أخذت خطوات في هذا الاتجاه في شهر آذار عام ١٩٥٠ على وجه التقريب<sup>٦٥</sup>، وقد ذكر ان الأزهرى الذي كان على علم بهذه الاتصالات التمهيديّة بين مصر والسيد عبد الرحمن رحب بهذه الاتصالات، وقد أشارت صحيفة المؤتمر أيضاً في مقال لها حول الموضوع إلى ان الحكومة المصرية سألت السيد على حول وجهات نظره في الاتصالات المقترحة مع السيد عبد الرحمن، وقد أعاد السيد على دوره الإفصاح عن موقفه بأنه بصفته رجل دين فانه يقف خارج الجدال السياسي لكنه يعطي مباركته للاقتراح إذا ما خدمت مصلحة البلاد<sup>٦٥</sup>. ورغم هذا فان المقالات في صوت السودان عكست قلق الأحزاب الوجودية والختميين حول السياسة المصرية الجديدة<sup>٦٥</sup>. وحسب يحيى الفضلي، فان اتصالات السيد عبد الرحمن مع مصر أفزعت السيد على إذ كان يراها تحدياً لموقفه التقليدي مع مصر<sup>٦٥</sup>. روبرتسون، في روايته لهذه الحكاية، إلى ان الحكومة المصرية قد أحاطت السيد على علماً بصورة خاصة "لكنهم فشلوا، وهو الأمر الوحيد الذي كان يمكن توقعه، في مصالحته"<sup>٦٥</sup>. ويشير دونكان، الذي كان حين ذاك أحد مساعدي

روبرتسون في القصر، إلى ان السيد علي لم يستشر من قبل المصريين ربما لأنهم كانوا يعتبرون ولاءه مضموناً<sup>٦٥</sup>. أيا كان الأمر فان أعضاء بارزين في الأمة وجبهة الاستقلال، وقد قبلوا دعوة الهلالي، شرعوا إلى القاهرة، وعلى أية حال فقد وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب مسألة السيادة؛ وقبل ثلاثة أيام من افتتاحها من جديد حدثت ثورة الضباط الأحرار في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢<sup>٦٥</sup>.

جاء التغيير في السلطة في مصر بمثابة إنقاذ للحكومة في السودان والحكومة البريطانية، لان جميع المفاوضات السابقة فشلت بسبب قضية السيادة المصرية على السودان. وكان أملهم في ان يكون الفريق محمد نجيب، رئيس الدولة الجديدة في مصر، أكثر مرونة من الحكومات السابقة في ظل الملكية في التعامل مع المسألة السودانية. وقد تربى نجيب، الذي كان نصف سوداني، وتعلم في السودان، قد كان لصلات نجيب الشخصية مع السودان دوراً كبيراً في مساعدته في خطواته من اجل كسب دعم السودانيين<sup>٦٥</sup>.

قبل شهر من الثورة المصرية، أقترح السيد عبد الرحمن زيارة بريطانيا، وسبب طلبه بوجوب الموافقة على مثوله أمام الملكة، سبب مشاكل لوزارة الخارجية، وكان هناك شعور ان من غير الحكمة رفض مطلب السيد، على الأقل لأنه لم يسمح له بالمثل أمام الملك جورج السادس في عام ١٩٤٩. ومهما يكن من أمر، فقد كان يخشى انه، إذا استقبل السيد من قبل الملكة، فقد يؤثر ذلك على العلاقات مع مصر وقد ينظر السيد علي إلى الأمر بشكل سلبي، وتقرر الإيضاح - على الأقل للسيد علي - بان السيد عبد الرحمن سيزور لندن بمبادرته الخاصة وانه بالمثل لم يتلق دعوة وانه ببساطة سيدعى إلى غار دن بارتى Garden Praty ويقدم هناك إلى الملكة، وسيشار إليه أيضا بزيارة مصر، ومع ذلك فان قرار السيد عبد الرحمن بزيارة لندن أدت إلى تجدد التنافس مع السيد علي<sup>٦٥</sup>. وذكر تقرير نشر في أحد الصحف إلى أن الحكومة رتبت لاستقبال السيد عبد الرحمن من

قبل وزير الخارجية أنطوني إيدن لمناقشة مستقبل السودان، وكان رد فعل السيد علي فورياً إذ هدد بان الختميين سيقاطعون الانتخابات، لكنه انقاع بالتراجع<sup>٦٥</sup>.

تزايد الستور في السودان خلال شهري آب وأيلول كلما كانت الانتخابات تقترب، على الرغم من ان الحكومة لم تكن قادرة على تحديد موعد محدد لها دون اتفاق حكومي الحكم الثنائي. وقد عزم المعتدلون من الختميين، وقد انقلبت خططهم بزيارة السيد عبد الرحمن الوشيكة إلى لندن، على خوض الانتخابات بصفتهم مستقلين، وفي اجتماعات في المدن الثلاث كان المغزى هو ان الختميين يجب ان يتوحدوا وينتظروا قرار السيد علي، ولهذا الأسباب فان حزب الأمة، بالرغم من اعتقاده بان الختميين سيخوضون الانتخابات فعلاً، لم يكن متأكداً فيما إذا كان الختميون سيخوضون الانتخابات بصفتهم مستقلين او تحت راية الحزب الجمهوري الاشتراكي، وأصبح حزب الأمة خائفاً واتهم الحكومة بمساندة منافسيه<sup>٦٦</sup>.

وأخيراً غادر السيد عبد الرحمن إلى لندن في ٢٤ أيلول ولحقه هناك وفد من الجبهة الوطنية، بتشجيع من السيد علي بدون شك، وأرسل لمجاهة التأثير الذي قد تمارسه زيارة السيد عبد الرحمن على الحكومة البريطانية مما كانت تخشاه الجبهة<sup>٦٧</sup>.

حالما غادر السيد الخرطوم، دعا نجيب بدهاء ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية السودانية بمن فيهم زعماء من جنوب السودان إلى القاهرة للنظر في الوسائل التي تتمكن مصر عن طريقها مساعدة السودانين في تحقيق الحكومة الذاتية وتقرير المصير، وقد دعي السيد علي شخصياً لكنه رفض الحضور<sup>٦٨</sup>. وقبل مغادرته إلى القاهرة، قام إبراهيم بدري السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي بمقابلة السيد علي<sup>٦٩</sup>، ولا بد أنهما ناقشا النهج الذي عليهم اتخاذه في القاهرة.

كانت نتيجة مبادرة نجيب مثيرة، ففي ٢٩ تشرين الأول وقع اتفاقيات غير رسمية مع جميع ممثلين الأحزاب السودانية بما فيها حزب الأمة، واخبرهم ان مصر تخلت عن

الادعاء الملكي القديم بالسيادة على السودان الذي هو حر في تقرير مستقبله، وبالمقابل فان السودان سيدعم مصر من اجل لجنتين عالميتين، الأولى لإسداء المشورة إلى الحاكم العلم البريطاني لحين تقرير المصير والثانية للإشراف على الانتخابات للبرلمان السوداني<sup>٦٥</sup>. وفي غضون ذلك توقف السيد عبد الرحمن في القاهرة وهو في طريقه إلى بلده لمقابلة نجيب بناء على النصيحة التي أسديت إليه في لندن، وقد جرى لقاءهم عقب اتفاقيات نجيب مع وفود الأحزاب مباشرة، وهي الاتفاقيات التي أيدها السيد بشكل واضح<sup>٦٥</sup>.

وقد شرع نجيب الآن في العمل على توحيد أحزاب السودان التي تدعم سياسة مصر عادة مستغلاً نجاح مبادرته، وكانت حصيلة اللقاء بينه وبين ممثلي هذه الأحزاب هو تشكيل الحزب الوطني الاتحادي الذي كان هدفه هو تحقيق الوحدة مع مصر وفق شروط يتم تحديدها بعد تقرير المصير، وقد اختير الأزهرى رئيساً له، ومحمد نور الدين نائباً للرئيس وقد منح السيد علي، الذي اعتبر راعياً للحزب الجديد، منح الحزب مباركته ومساندة الختمية<sup>٦٥</sup>.

في ٢١ كانون الأول عام ١٩٥٢ وصل صلاح سالم وأحمد الباقوري، وزير الأوقاف المصري، وآخرون إلى الخرطوم لتوطيد هذا الإنجاز بوضع سياسة مشتركة مع الأحزاب السياسية السودانية والإعلان عن الخلاف البريطاني، وقد بقى صلاح على اتصال قوي مع السيدين وزعماء أحزاب الشمال، وفي ٢٨ كانون الأول زار الوفد المصري الجنوب وجمع تواقيع المساندة وأعلن إن الجنوب لا يمثل في الواقع مشكلة وان المسؤولية الخاصة للحاكم العام عن الجنوب يجب إلغاؤها من القانون الأساسي إذا أراد التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا. وقبلت جميع الأحزاب السياسية الصيغة المقترحة من قبل صلاح لاتفاق جديد يعضد ذلك الذي تم التوصل إليه مع نجيب سابقاً، وقد ساند السيد علي بشكل صريح بنود الاتفاق، وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ وقع ممثلوا الاحزاب الاتفاق وشهد التوقيع صلاح سالم، وقد ورد فيه انه إذا ما رفضت بريطانيا

الموافقة على المضمين الدستورية الواردة في الاتفاق، فان الموقعين سوف يقاطعون أية انتخابات يسعى إليها البريطانيون وفق أساس مختلف<sup>٦٥</sup>.

وبالطبع فان مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا التي تلت ذلك استغلت بشكل جيد اتفاق جميع الأحزاب هذا، والذي يبدو ان الرأي العام في السودان راضٍ عنه. في ٣١ كانون الأول عقد السكرتير الإداري المثبط العزيمة اجتماعاً مع ممثلي الأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الوطني الاتحادي الذي رفض الحضور، وحذر من الأخطار الكامنة للسودانيين إذا ما عملوا وفق المقترح المصري، ورغم ذلك فقد ثبتت الأحزاب السياسية على اتفاقها مع مصر<sup>٦٥</sup>.

لقد أحبطت مناورات بريطانيا، لكنها أيضاً كانت تريد تسوية المشكلة التي كانت موضع خلاف مع مصر لعقود، وفي ١٢ شباط عام ١٩٥٣ وقع البلدان اتفاقاً يخص الحكومة الذاتية وتقرير المصير للسودان، وهو اتفاق يتمشى بصورة عامة مع صياغات نجيب وصلاح سالم، وقد رحبت جميع الأحزاب السياسية السودانية بالاتفاق<sup>٦٥</sup>. وقد افترض أن السيد علي، بالرغم من أنه لم يدل بتصريح علني، ايد بنوده مادام قد أعطى مباركة سابقاً لاتفاق ١٠ كانون الثاني عام ١٩٥٣<sup>٦٥</sup>، وفي ٢٠ شباط عام ١٩٥٣ أقامت جميع الأحزاب السياسية ومنظمات الطلبة والعمال تجمعاً احتفالياً في أم درمان حضره الآلاف بمن فيهم السيد عبد الرحمن والسيد محمد عثمان مثلاً عن والده<sup>٦٥</sup>.

ورغم هذا فقد أستمَر حزب الأمة في ريبته بنوايا مصر، ولطمأنتهم كتب نجيب إليهم في الأسبوع الأول من مايس قائلاً " أن مصر تفضل استقلال السودان على وحدة مصطنعة لا تمثل رغبات السودانيين"؛ وأجاب على احتجاج حزب الأمة على تدخل مصر في الشؤون السودانية بقوله ان حكومته لن تورط نفسها في سياسة السودان الداخلية. وتبعاً لتقارير الحكومة في السودان فقد أراد نجيب من رده على احتجاجات

حزب الأمة على الدعاية المصرية وضع اللوم على مرؤوسيه؛ لكن عندما طلب إليه إصدار تصريح يقول انه يفضل سوداناً مستقلاً على الوحدة مع مصر، فان رده لم يقنع حزب الأمة، وقد عزم الحزب على مفاخرة مصر ثانية<sup>٦٣</sup>. وتعهد السيد عبد الرحمن بأنه سيستخدم جميع المصادر المتاحة لديه لمواجهة الدعاية المصرية، وأعلن انه إذا لم يغير المصريون سياستهم في تشجيع الوحدة فان حزب الأمة سيقاطع الانتخابات ويتخذ إجراءات لمنع إجرائها ويدين الاتفاق مع مصر مفضلاً إرجاء تقرير المصير والعودة إلى الوضع القسائم، وبينما رفض السيد عبد الرحمن الادعاء المصري القائل ان الدعم المالي للوحدويين لا يأتي من مصر بل من السيد علي، فانه رغم هذا اتهم السيد بإساءة استغلال دوره كرجل دين من اجل غايات سياسية، وكرر السيد عبد الرحمن طلبه بأن على الحكومة أن لا تستمر في دعمها للسيد علي وبدلاً من ذلك فان عليهم ان تساند حزب الأمة<sup>٦٤</sup>. وقال هاو في تقرير له عن هذا أن وجهات نظر السيد علي حول مستقبل السودان "مبهمة كما كانت دوماً"، لكنه لم يشجع دعماً صريحاً للسيد عبد الرحمن وحزب الأمة طالما بقيت علاقاتهم مع مصر غامضة. وعلى أية حال، فإذا قاطع السيد عبد الرحمن مصر بشكل رسمي، فانه يمكن عندئذ تقديم المساندة له ولأتباعه<sup>٦٥</sup>، وقد حددت مذكرة لوزارة الخارجية كتبها موريس، الذي خدم سابقاً في السفارة في القاهرة، حول أفضل السبل لمواجهة الدعاية المصرية في السودان، حددت السياسة البريطانية إزاء المستقبل كما يلي: "إقناع السودانيين بان الاستقلال هو الأفضل لهم؛ إنهم يمكن ان يكونوا مستقلين؛ وإننا سندعمهم في الحصول على استقلالهم؛ وسندعمهم لاحقاً إذا احتاجوا ذلك"، وواصل هاو النقطة الأخيرة مضيفاً ان على الجماعات المنادية بالاستقلال ان تخرج إلى العلن في قطيعتها مع مصر لأنه في الوقت الذي تستطيع بريطانيا ان تسانده إذا فعلت ذلك فإنها لا تستطيع ان تأخذ زمام المبادرة<sup>٦٥</sup>.

وقبل ذلك في نيسان، أكدت حكومة بريطانيا انها ستساند الحكومة في السودانية في حفظ القانون والنظام ليمسنى اجراء الانتخابات بصورة حرة، وأعدت بريطانيا التأكيد على نيتها في رؤية الحكومة الذاتية وقد تحولت إلى تقرير مصري حقيقي وانها ستتخذ الخطوات لمواجهة الدعاية المصرية لصالح الوحدة، وإذا اختار السودان الاستقلال فان بريطانيا سوف تساتده وتدخل معه في علاقات تنظمها معاهدة<sup>٦٥</sup>.

في اجتماع مع السيد عبد الرحمن، الذي زار لندن ثانية في حزيران عام ١٩٥٣ يرافقه عبد الله خليل، انتقد رئيس الوزراء البريطاني اتفاق حزب الأمة مع نجيب، مشيراً إلى ان مصر أبقت على حملتها الدعائية ضد بريطانيا حتى بعد الاتفاق الاتكلو - مصري في شباط، وأوضح ان حكومته ليست لديها نية في السماح لمصر بالسيادة على السودان بعد الاستقلال، وقد وافق السيد عبد الرحمن اتخاذ خطوات لكبح جماح الدعاية المناهضة لبريطانيا من قبل حزب الأمة<sup>٦٦</sup>. وقال سلوين لويد، وزير الدولة، في مذكرة في ٧ تموز عام ١٩٥٣ ملخصاً المناقشات مع السيد عبد الرحمن خلال زيارة إلى لندن، قال ان قادة حزب الأمة مترددون في القطيعة مع مصر، لكن إذا رفض المصريون إعطاء الضمانات التي تطالب بها اللجنة التنفيذية لحزب الأمة أو إذا أعطوها ورفضوا وضعها موضع التطبيق خلال شهر، فإنهم - أي حزب الأمة - سوف يعلنون الاتفاق باطلاً ولاغياً ويباشرون في حرب دعائية ضد مصر ويتعاونون بشكل صريح مع بريطانيا، ونسب لويد أيضاً إلى عبد الله خليل قوله أن نجيب اخبره أنه يفضل استقلال السودان مع إجراءات وقائية لحماية المصالح المشتركة للبلدين لكن نجيب لم يجزؤ على قول ذلك علانية - بالرغم من أنه صرح، حسب تقرير في جريدة النيل، في مؤتمر صحفي بأنه اذا أرادت السودان استقلاً حقيقياً متحرراً من الضغوط والنفوذ الأجنبي، فان مصر مستعدة لقبول ذلك، ويخلص لويد إلى ان الموقف حرج بالنسبة لبريطانيا، فحزب الأمة أقر الاتفاق مع نجيب

وسالم وما لم يدن هذا الاتفاق فليس هناك من حزب تدعمه بريطانيا يؤيد بشكل صريح الاستقلال عن مصر<sup>٦٥</sup>.

في نفس ذلك الشهر أشار السيد علي، في حوار مع لوس، إلى تقرير صحفي يزعم أن رئيس الوزراء، عندما قابل السيد عبد الرحمن، قال أنه يفضل ملكية مهدية في السودان، وقد دفع هذا السيد علي إلى مناقشة السياسة السودانية مع لوس، وهو نجد ذاته أمر غير اعتيادي وقال السيد علي، في الوقت الذي يدعي فيه انه لا يصدق التقرير، ان مؤيديه سيعتبرونه دليلاً على دعم بريطانيا للمهدين ضد الختميين، وأوضح السيد علي وجهات نظره عن مستقبل السودان، فهو يفضل الاستقلال والجمهورية وأضاف ان جميع السودانيين يريدون الاستقلال فحين يتكلمون عن الوحدة يقصدون تنسيقاً مع مصر ولكن ليس حكم مصر للسودان، واعتقد السيد انه، إذا ما اقلع السيد عبد الرحمن عن ادعائه الملكي، فان ذلك سيسجع الختمية على تأييد الاستقلال التام<sup>٦٥</sup>.

أشارت وزارة الخارجية إلى هاو بان يوضح للسيد علي ان شكل الحكومة في السودان المستقل لم يُثر إطلاقاً في مناقشات رئيس الوزراء مع السيد عبد الرحمن، وبناء على ذلك ذكر هاو السيد علي في حديثه معه بالتعهد الذي قدمه آيدن إلى السيد عبد الرحمن في السنة السابقة ومفاده إنه إذا اختار السودانيون الاستقلال فعليهم أن يقرروا حينذاك شكل حكومتهم<sup>٦٥</sup>.

في حزيران عام ١٩٥٣، وفي حملة صحفية قام بها عبد الله خليل، أعلن حزب الأمة بصورة غير متوقعة أنه يؤيد نظاماً جمهورياً ديمقراطياً، كان الهدف المباشر من هذه الخطوة هو إزالة هواجس السيد علي وأتباعه وكسب مساندة السودانيون المتعلمين، واستغل السيد عبد الرحمن مناسبة عيد الفطر في ٢١ آب عام ١٩٥٣ ليعلن على الملأ إقراره لإعلان حزب الأمة في تأييد الجمهورية إذ أعرب عن أمله بان التصريح بمساندته لجمهورية ديمقراطية بعد الاستقلال سيضع حداً للانشقاقات حول شكل الحكومة في

المستقبل<sup>٦٥</sup>. وعلى الرغم من كون هذا التصريح شيئاً من التحول، لكنه لم يكن، كما أثبتت الأحداث فيما بعد، على هذا القدر من الأهمية لمستقبل السودان كما كان متوقعاً آنذاك.

ومنها يكن من أمر فان تصريح السيد عبد الرحمن جنباً إلى جنب مع اكتشاف حزب الأمة إمكانية التعاون مع الحزب الجمهوري الاشتراكي، بالإضافة إلى التنصل الواضح للسيد الصديق من اتفاق الأحزاب في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٥٢ أفزع الحزب الوطني الاتحادي، فضلاً عن ذلك فقد زعم زين العابدين صالح زعيم الحزب الجمهوري الاشتراكي ان السيد علي اخبره سراً انه سيسمح لأتباعه بالتصويت لمرشح من الحزب الجمهوري الاشتراكي او ختمي مستقل في انتخابات السودان، وفي الواقع فإن خطوات كانت قد اتخذت سابقاً تحت إشراف الاتحادات الختمية (تنظيم مناظر لشباب الختمية) لتقدم مرشحيتها، وعلى أية حال فإن من الصعب التصديق بأن السيد علي وضع كل ثقله خلف الحزب الجمهوري الاشتراكي وتبنى موقفاً معادياً للحزب الوطني الاتحادي إذ إن الحزب الوطني الاتحادي كان في ذلك الوقت يغير تركيب اللجنة العامة للحزب من أجل تقوية روابطه مع الختمية، فقد زادوا حجمها من ١٠٠ إلى ٣٠٠ وارتفع تمثيل الختميين فيها من ٣٠ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة<sup>٦٦</sup>، ثم ضغط الختميون من أجل تمثيل أكبر في اللجنة التنفيذية للحزب، وبعد جدال طويل تم التوصل إلى تسوية تتضمن زيادة في أعداد اللجنة من ١٧ إلى ٢٦<sup>٦٧</sup>، وكما يذكر سكرتير الحزب الوطني الاتحادي خضر حمد، فبسبب الموقف الحرج لم يكن هذا وقتاً مناسباً لجدال حزبي داخلي وتبعاً لذلك وافقوا على القرار<sup>٦٨</sup>. ومادام قد تم التوصل إلى اتفاق، فان الحزب الوطني الاتحادي يستطيع الآن ان يعضى قدمياً في التحضيرات للانتخابات العامة المقبلة، كما ورد في الاتفاق الانكلو-مصري. ويبدو ان زعامة الختميين أحست ان انتصار الحزب الوطني الاتحادي محتمل ولهذا السبب أرادوا تأمين موقع مؤثر في المستقبل لأنفسهم ولطريقتهم، وقد أدرك ان أي

حزب يحصل على أغلبية في البرلمان سيكون في موقع قوي يمكنه من دفع البلاد أما في اتجاه الوحدة مع مصر أو الاستقلال.

وفي غضون ذلك أصبح واضحاً لدى السلطات أنه لا يمكن إجراء الانتخابات، التي ستشرف عليها لجنة دولية، حتى نهاية موسم الأمطار أي حتى الخريف، وقد أعطى السيد علي بصورة سرية تعليمات بان على مؤيديه مساندة الحزب الوطني الاتحادي، وقام الحزبان السياسيان الرئيسيان، الأمة والحزب الوطني الاتحادي، بحملات انتخابية مكثفة في شمال البلاد وجنوبها، وكان كل منهما يشكوا بان الآخر يسيء استخدام الوسائل الديمقراطية، وكذلك اتهمت مصر وبريطانيا إحداهما الآخر باثما تحاول التأثير على السودانيين<sup>٦٥</sup>. وشدد السيد علي، الذي كان حريصاً على وجوب تجنب العنف، في اجتماع خاص مع احكامم العام في نهاية تشرين الأول على إن الحكومة مسؤولة عن حفظ القانون والنظام خلال الانتخابات<sup>٦٦</sup>. وفي ٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٣، بينما كان الاقتراع على وشك أن يبدأ، أصدر السيد علي بياناً علنياً إلى الشعب السوداني يختم فيه على التصرف بمسؤولية، وعلى الرغم من تأكيده على وجوب عدم ارتكاب شيء يمنع السودان من تحقيق حريته<sup>٦٧</sup>، فإنه لم يشر إلى الناخبين بشكل صريح بكيفية الانتخابات. وأصدر السيد عبد الرحمن التماساً مشاهماً لدعوة السيد علي إلى الهدوء والإحساس بالمسؤولية خلال الانتخابات<sup>٦٨</sup>. وحذر نجيب من جانبه، في ٣٠ تشرين الثاني، من محاولة الإمبرياليين لإثارة الفتنة وخلق صعوبات اقتصادية عن طريق إفراغ الخزانة وقال انه سيزور السودان، ربما لافتتاح البرلمان السوداني<sup>٦٩</sup>.

قال إسماعيل الأزهرى، في مقابلة مع مراسل صحيفة الجمهورية القاهرية، ان حزبه سيضع قوانين ذات أثر رجعي لمعاينة أولئك الخونة الذين تعاونوا مع الإمبرياليين على حساب السودانيين، وقال انه مادام هدف حزبه هو الوحدة مع مصر، فإنه سيتم إنشاء نظام جمهوري، وأكد بقوة على انه لا مكان للملكية كتلك التي دعا إليها حزب

الأمة طويلاً، وفي غضون سنين سيحتل السودانيون جميع المناصب الوظيفية التي يحتلها البريطانيون آنذاك، وستطلب المساعدة التقنية من مصر أو بلدان غير بريطانيا<sup>٦٥</sup>. ثم أصدر الأزهرى بياناً صحفياً لتهدئة مخاوف حزب الأمة وبين الختميين في الواقع، والتي أثارها مقابلته، وأعلن في بيانه هذا انه إذا أنتخب فان الحزب سيسعى إلى العمل لصالح البلاد ككل<sup>٦٥</sup>.

وفي الوقت الذي كان فيه السيد علي يتجنب التدخل العلني المباشر في عملية الانتخابات، فانه منح مباركته للمرشحين الختميين وبعض المرشحين من غير الختميين من الحزب الوطني الاتحادي وكان نشطاً بصورة سرية في دعم ترشيح الأزهرى في دائرة الخرطوم الانتخابية<sup>٦٥</sup>. وقد أعلنت نتيجة الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية في الأسبوع الثاني من كانون الأول، وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي ٥١ مقعداً من مجموع ٩٧ مجلس النواب و ٣٢ مقعداً من مجموع ٥٠ مجلس الشيوخ مما أثار فزع بريطانيا التي كانت تتوقع أغلبية من حزب الأمة، وقد أعطى ذلك الحزب الوطني الاتحادي أغلبية واضحة وأعتبر المصريون انتصاراً لسياستهم في الوحدة وهزيمة لبريطانيا<sup>٦٥</sup>. كان احد العوامل الرئيسية التي أدت إلى نجاح الحزب الوطني الاتحادي، كما اعترف به على نطاق واسع في السودان بالإضافة إلى البريطانيين، هو الدعم القوي من الختمية واتحادهما<sup>٦٥</sup>.

أصدر ميرغني حمزة بياناً في الأول من كانون الأول دعا فيه إلى تسريع عملية السودان، لكنه بينما نود إلى علاقات وثيقة مع مصر فقد أكد ذلك لا يعنى قبول السيطرة المصرية، وأشار أيضاً إلى ان السودان يجب أن يكون لها جيشها الخاص وحكومتها الخاصة، وبينما احتج حزب الأمة من جانبه بان الانتخابات قد تم التأثير عليها بمكيدة مصريه، فقد أشار إليهم السيد عبد الرحمن بتقبل النتيجة: ان من مسؤولية مرشحيهم الذين فازوا في الانتخابات تشكيل معارضة مؤثرة في البرلمان<sup>٦٥</sup>. وفي بريطانيا شعرت وزارة الخارجية بالارتياح عند ملاحظتها ان الأزهرى كان على الأقل في خلاف مع

مصر حول اتفاق مياه النيل، والذي لم يعد يعتبره قانونياً<sup>٦٥</sup>. وعلقت الايكونوميست قولها: "سيكون السودانيون الآن على المحك في الفترة الانتقالية، لان الانتخابات الأخيرة كانت الخطوة الأولى من خطوتين على الطريق"، مضيفاً أن القرار حول الوحدة مع مصر سيبت فيه نهائياً عند نهاية الفترة الانتقالية التي تدوم ثلاث سنوات<sup>٦٥</sup>، وان النتيجة في الواقع ستعتمد على الطريقة التي يتعامل بها الحزب الوطني الاتحادي مع مسؤولياته خلال هذه الفترة، على ردود أفعال الأحزاب الاستقلالية وسلوك المصريين.

### المرحلة الانتقالية ١٩٥٤ - ١٩٥٦:

بعد الانتخابات مباشرة برز الانشقاق المتوقع بين قادة الحزب الوطني الاتحادي إلى المقدمة، كان الختميون يريدون ان يصبح ميرغني حمزة رئيساً للوزراء والأزهري المتحدث باسم مجلس النواب، وعندما طرحت المسألة على اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي تم تجاوزها، ولم تدع اللجنة ثانية إلى الاجتماع من قبل الأزهري، وفضل العمل من خلال الهيئة البرلمانية، وقد انتخبته الأخيرة رئيساً للوزراء في ٦ كانون الثاني عام ١٩٥٤<sup>٦٥</sup>.

ومهما تكن التفاصيل الداخلية، فان تكوين وزارة الأزهري عكس الطبيعة الائتلافية للحزب الوطني الاتحادي، ومن بين أعضاء الوزارة الاثني عشر، فان خمسة منهم من رجال السيد علي، من بينهم ميرغني حمزة وزيراً للتعليم والري والزراعة، وإبراهيم المفتي وزيراً للاقتصاد والتجارة وخلف الله خالد وزيراً للدفاع، وقد ضم ثلاثة جنوبيين دون إعطائهم حقائب وزارية<sup>٦٥</sup>.

دعي السيدان من قبل الحاكم العام إلى حضور افتتاح البرلمان الجديد في الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٤، وقد اعتذر السيد علي، على الرغم من ترحيبه بالدعوة، بان سوء صحته يمنعه من الحضور، وقد مثله ابنه الأكبر السيد محمد عثمان<sup>٦٥</sup>. وأقنع

السيد عبد الرحمن من قبل أتباعه بحضور الاحتفال حتى على الرغم من خشيته من ان تعتبر المناسبة رمزاً لهزيمة حزبه<sup>٦٥</sup>.

في ٩ كانون الثاني أدى الأزهرى ووزراؤه اليمين وقد أذن هذا بدء الفترة الانتقالية كما ورد في الاتفاق الانكلى-مصرى فى ١٢ شباط عام ١٩٥٣، ومهما يكن من أمر فقد حدد الافتتاح الرسمى للبرلمان فى الأول من آذار ودعى إليه ضيوف رسميون من بينهم الرئيس محمد نجيب ووزير الدولة البريطانى سلوين لويدي<sup>٦٥</sup>.

مع وصول الرئيس محمد نجيب فى صباح ذلك اليوم لحضور الافتتاح، عرف أن أتباع السيد عبد الرحمن، الذين كانت الانتخابات صدمة كبيرة لهم، كانوا يخططون للتظاهر من أجل الاستقلال<sup>٦٥</sup>، ولتجنب المواجهة غير الحاكم العام الطريق الذى سيسلكه نجيب إلى القصر، وذلك بعد التشاور مع رئيس مجلس الشيوخ وممثل مصر وبموافقة الأزهرى، وذلك فان الأنصار المحتشدين وقد أسقط فى أيديهم أتجهوا نحو القصر حيث جرت مشاهد غاضبة وصدامات مع الشرطة قتل فيها عدد من الأشخاص من بينهم ضباط بريطانيون وسودانيون<sup>٦٥</sup>، وأعلن الحاكم العام حالة الطوارئ فى الخرطوم وأصدر أمراً إلى السيد عبد الرحمن بإرجاع أتباعه الذين كانوا قد جاءوا من الأقاليم<sup>٦٥</sup>. وبالرغم من الإغراء الذى يمثله الإعلان عن تعليق الدستور ودعوة القوات، وهو سياق العمل الذى كان يدعو إليه السير ونستون تشرشل ولويد، فان هاؤ قاوم هذا الاتجاه وحافظ على سياسته بعدم التدخل، وانسجماً مع هذه السياسة فان هاؤ لم يفرض "تصفية حساب" مع الأزهرى فى تشكيل المجلس الاستشارى للحاكم العام، على سبيل المثال، بدلاً عن ذلك عمل على إقامة علاقات جيدة مع الأزهرى<sup>٦٥</sup>.

تأجل افتتاح البرلمان حتى ١٠ آذار، وأقنع الرئيس محمد نجيب بمغادرة السودان مبكراً فى الثانى من آذار ومن بين الضيوف الآخرين فان لويدي فقط بقى حتى الثامن من آذار "لمراقبة الوضع وتحديد الصلات مع الشخصيات السودانية"<sup>٦٥</sup>، وخاصة مع السيدين،

وقد قابل السيد عبد الرحمن، لكنه لم يتمكن من رؤية السيد علي الذي لزم غرفته، ربما بسبب المرض<sup>٦٤</sup>، أو وهو الأكثر احتمالاً، لأنه كان محزوناً للأحداث التي أحاطت بافتتاح البرلمان، وقالت الوزارة في بيان حول أعمال الشغب في الأول من آذار ان أعمال الشغب هذه كانت متعمدة وانه، في الوقت الذي التزم فيه الختميون بالحظر على مظاهرات الشباب، فان الأنصار لم يفعلوا ذلك وان مؤيديهم دخلوا الخرطوم بأعداد كبيرة، وقد أنكر حزب الأمة ان يكون مؤيديه مسؤولين عن أعمال الشغب والقوا باللائمة على استفزاز الشرطة<sup>٦٥</sup>. وكتب لويد في تقرير له عن اجتماعه مع الأزهري في الرابع من آذار قائلاً أنه أعرب عن قلقه من أن الاختلافات الطائفية نجمت عنها اضطرابات أهلية، وأعلن الأزهري اتفاقه في ذلك مع لويد لكنه في الحقيقة ألقى باللوم على الموظفين البريطانيين، وخاصة أمر الشرطة البريطاني المتوفى في عدم اتخاذ خطوات للسيطرة على الأنصار وإعادةهم من حيث أتوا كما أقرح هو، أي رئيس الوزراء. وزعم لويد ان زيارة نجيب كانت استفزازية؛ لكن الأزهري أعرب عن رأيه بان الاضطراب كان سيحدث سواء كان نجيب موجوداً أو لن يكن موجوداً، وانتقد المشورة التي أشار بها عليه الموظفون البريطانيون والتأكيدات التي قدمها له أمر الشرطة بأنه لن يكون هناك اضطراب. وعلى أية حال، فقد تابع قائلاً بأنه يريد بقاء الموظفين التقنيين البريطانيين في السودان، وعندما ضغط عليه لويد للإعراب عن وجهة النظر هذه بصورة علنية، لان ذلك يعزز العلاقات بين بريطانيا والسودان، رفض الأزهري بحجة أن له أعداء سيتهمونه بتغيير سياسته والانحياز إلى البريطانيين<sup>٦٥</sup>. خلال ذلك وفي الثاني من آذار اهتمت الحكومة المصرية الإدارة البريطانية بإثارة الاضطراب لكي تبرر استمرار الحكم البريطاني، وهو الادعاء الذي أكدته نجيب في خطاب إذاعي عند عودته إلى القاهرة من الخرطوم، وقد رفض أيدن، وزير الخارجية البريطاني، هذه الادعاءات<sup>٦٥</sup>.

وفي خطابه عند افتتاح البرلمان في العاشرة من آذار، تحدث هاو عن الحاجة إلى الوحدة والتعاون وأهمية تقوية قوة دفاع السودان وعن تصميم بريطانيا على تطبيق الاتفاق الانكلو- مصري<sup>٦٥</sup>. وقد قبلت دعوة من الحكومة البريطانية إلى الأزهرى وأثنى من الوزراء لزيارة بريطانيا في النصف الأول من تشرين الثاني، وأثار قرار الأزهرى بوجوب مرافقة أثنين من الوزراء الموالين لمصر إياه، هما يحيى الفضلي وعلي عبد الرحمن ، مصاعب داخل الوزارة عندما احتج أحمد جيلي ، هو وزير ختمي، على اختيار الأزهرى<sup>٦٥</sup>. ومهما يكن من أمر، فيبدو أن الأزهرى كان يود المحافظة على سمعته كخصم قديم لبريطانيا واختار وزيرين موالين لمصر كدليل على ثباته على موقفه. وبالنسبة لحزب الأمة فقد رأت صحافته أن الدعوى تحطم "الجو الحر والمحايد"، بالرغم من ان من الجلي ان عدم إخطار حزب الأمة بالدعوة مسبقاً هو في الواقع ما أغاظه<sup>٦٥</sup>.

استقبل الأزهرى في لندن من قبل الملكة وقابل تشرشل وآيدن، وقد ناقش الوفد في لندن وفي باريس من ١٨ إلى ٢١ تشرين الثاني خططاً لقروض طويلة الأجل لغرض الأشغال العامة وإمكانية مساعدة فرنسا للسودان تقنياً وعلمياً<sup>٦٥</sup>، وعاد الأزهرى إلى السودان عبر مصر حيث عقد اجتماعات مع القادة المصريين ويعتقد أنه أثار معهم قضية معاملتهم للرئيس محمد نجيب، الذي كان على وشك الطرد من القيادة - وهي القضية التي تقلق السودانيين . وفي ٥ كانون الأول عام ١٩٥٤ أصدر السيد علي بياناً في الإسكندرية ينكر فيه تدخله لدى الحكومة المصرية لمصلحة نجيب<sup>٦٥</sup>. وعلى أية حال فقد دون لوس فيما بعد أن السيد علي، في اجتماع معه في ١٦ تموز عام ١٩٥٥، صرح أنه حاول تحقيق مصالحة بين نجيب وناصر ولكنه فشل، وكان واضحاً لدى لوس أن السيد علي، رغم عدم استطاعته التدخل تماماً في الشؤون الداخلية المصرية ورغم تفضيله لعبد الناصر على صلاح، كانت عواطفه مع نجيب<sup>٦٥</sup>. وفي أية حال فان الحكومة المصرية وقد أدركت أن عواطف السيد علي مع نجيب أوفدت صلاح سالم لزيارة السيد علي في

الإسكندرية ليوضح له إجراء الحكومة المصرية ضد نجيب<sup>٦٥</sup>، وأعلن وفد من الحزب الوطني الاتحادي أرسل إلى القاهرة لمناقشة معاملة نجيب مع الحكومة المصرية أن القرار المصري بعدم تقديمه إلى المحاكمة ينسجم مع وجهة نظرهم ووجهة نظر السيد علي<sup>٦٥</sup>.  
بينما كان السيد علي في مصر، ناقش الدرديري محمد عثمان ووزير الصحة مع صلاح نسط العلاقات في المستقبل بين مصر والسودان، ومن الواضح ان صلاح كان مستاء من نتيجة الأحداث<sup>٦٥</sup>. وبعد وقت قصير من ذلك، في ١٥ كانون الأول، أجرى حماد توفيق وبجي الكوارتي مناقشات مع الرئيس عبد الناصر في نفس الموضوع<sup>٦٥</sup>، وإذا كان هذان الاثنان ممثلين للسيد علي المرغني، فمن المحتمل ان السيد علي كان يحاول ان يجد حلا للمشكلة.

### الخطوة الأخيرة نحو الاستقلال:

حمل التوتر داخل وزارة الأزهرى على إصدار تصريح في ١٩ كانون الأول عام ١٩٥٤ كاشفاً النقاب عن ان بعض الوزراء ونواب الحزب الوطني الاتحادي في البرلمان هددوا بالوقوف إلى جانب المعارضة ما لم يطرد وزراء معينون، وزعم أنه بينما كان في جولة في إقليم دار فور أكتشف أن ثلاثة وزراء هم ميرغني حمزة وخلف الله خالد واحمد جيلي قد نأوا بأنفسهم عن اجتماعات الوزارة، وهكذا أعاقوا عمل الحكومة المهتم، وقد رد الوزراء الثلاثة-وجميعهم ختميون- على البيان في اليوم التالي في مقال بجريدة صوت السودان، وادعوا ان غياب النصاب القانوني يعود إلى اصطحاب الأزهرى لوزيرين معه إلى دار فور، واحتجوا أيضاً بان رئيس الوزراء يستشير فقط وزراء معينين مقرين إليه في القضايا الهامة وان الذين يستشيرهم بخدمون لدى مصر ويرتبطون بحزب الأشقاء القدام، وحاجج الوزراء الثلاثة بأن العلاقات بين مصر والسودان يجب أن تكون على أساس الاستقلال التام لكل بلد<sup>٦٥</sup>. وبعد محاولات فاشلة لحل الخلاف، طرد

الأزهري الثلاثة في ٢٣ كانون الأول<sup>٥٦</sup>، ونشر بياناً زاعماً فيه ان الخلاف الشخصي حول إجراءات الوزارة كانت في أساس المشكلة وليست المسائل المبدئية، ومع ذلك فقد اعترف بعدم التوصل إلى اتفاق داخل الحزب الوطني الاتحادي وكانت وجهة نظره هي: "ان السودان يجب ان يكون جمهورية برئيسها ووزارتها وبرلمانها الخاص بها، وان الرابطة مع مصر يجب أن تكون - مجلساً أعلى - مؤلفاً من الوزارتين السودانية والمصرية، هو الذي سيناقش الدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل؛ ويجب أن تقدم قرارات المجلس الأعلى إلى برلمانى كلا البلدين للمصادقة عليها".

وفي اليوم التالي لبيان الأزهري ألقى الوزراء الثلاثة المسؤولية عن طردهم على صلاح سالم الذي امتعض من الموقف الصلب الذي اتخذه ميرغني حمزة حول إعادة توزيع مياه النيل خلال المفاوضات الأخيرة حول الموضوع، بالرغم من إنكار الوزراء الثلاثة المزاعم القائلة أنهم ساندوا أو سوف يساندون حزب الأمة<sup>٥٧</sup>، فقد قيل ان حزب الأمة قدم إلى ميرغني خلف الكواليس رئاسة الوزراء وحرية اختيار وزارته، وكانت فرصة ميرغني في السنجاح ضعيفة، خاصة لان السيد علي نفسه كان معارضاً لأي تحالف مع حزب الأمة<sup>٥٨</sup>. وتوخى الأزهري من معالجته للقضية التأكيد على انه لم يفقد دعم المعسكر الختيمي كما لم يقوض التطلعات الوطنية السودانية، التي ربما يشارك فيها الآن سراً، وفي نفس الوقت فانه لم يرغب في إزعاج المصريين، وكان لبيانه دور كبير في تهدئة مخاوف أولئك الذين فرغوا من انتصار الأشقاء على الختيمين واعتبروا انه يعني ان مصر ستسيطر على السودان<sup>٥٩</sup>، وفي الواقع فقد تجنب إلزام نفسه بسياسة معينة وسعى إلى إرضاء الطرفين، ومهما يكن من أمر فان نتيجة ذلك كانت دفع الختيمين تجاه تطرف الأشقاء إلى أن يطلبوا إليه إعلاناً عن السياسة.

قد يكون متوقفاً ان طرد الوزراء الختيمين الثلاثة سيزعج السيد علي، وقد يكون الأزهري تعمد توقيت طردهم عند وجود السيد علي في مصر ولم يشأ أن يخرج قادتها

بإصدار بيان عن القضية إذ ان الوزراء الثلاثة كانوا معروفين بمعارضتهم للمطامح المصرية في السودان<sup>٦٥</sup>. ويبين محمود الفضلي انه خلال اجتماع لزعماء الأشقاء اتصل السيد علي تلفونياً بالأزهري ووافق على قرارات الطرد<sup>٦٦</sup>. ويزعم أحمد سيد حمد أيضاً أن السيد علي - ومعظم الختمين في الواقع - وافقوا، إذ ان وجهات نظر الوزراء الثلاثة عن الاستقلال قربتهم للغاية من أهداف حزب الأمة<sup>٦٧</sup>. وعلى أية حال فان لوس كان يعتقد ان السيد علي لم يستشر وان قرار الأزهري ناشئ عن التنافس القلدم بين الختمين والأشقاء واختلافاتهم حول مستقبل العلاقات مع مصر، ويمكن ان نضيف ان المصريين لم يترددوا في وصف الثلاثة علناً بأنهم "خونه" - وهو تدخل في الشؤون الداخلية للسودان، ما كان من الممكن ان يكون له وقع حسن هناك، وفي الواقع فان الأزهري نفسه اعتقد ان من المناسب ان يرسل احتجاجاً رسمياً<sup>٦٨</sup>.

وقام الأزهري، الذي ووجه بمطالب من أعضاء البرلمان، بعد إخراج نجيب، بتوضيح سياسته تجاه مصر، قام بإعادة تشكل وزارته بتعيين أعضاء موالين لمصر في الوزارات الشاغرة وأرضى بشكل أكبر الساعطين داخل حزبه بإيجاد ١٦ معاونيه سكرتارية ليمنح مراكز لمزيد من أعضاء الحزب<sup>٦٩</sup>. وعلى أية حال فقد كان حريصاً على أن يؤدي الوزراء الجدد اليمين مباشرة قبل أن يتأسس وفداً وزارياً من المفترض أن يتوجه إلى بور تسودان للترحيب بالسيد علي عند عودته من مصر. وكان الانطباع الذي تكون لديه هناك هو أن السيد علي يؤيد الخط الذي ينتهجه. ومن ناحية أخرى، فقد كان الوزراء المطرودون الثلاثة أيضاً في بور تسودان للترحيب بمقدم سيدهم<sup>٧٠</sup>، أعلنوا في غضن ذلك عن قرارهم بتشكيل حزب جديد هو حزب الاستقلال الجمهوري والذي كانت أهدافه، كما أعلن بعد عدة أيام، هو تأسيس جمهورية سودانية مستقلة تحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر وحقوق متساوية في القضايا ذات الاهتمام المشترك<sup>٧١</sup>. وحسب ميرغني حمزة فقد منح السيد علي مباركته للحزب الجديد: في الواقع ان صوت السودان

نشرت تقريراً في ٤ كانون الثاني قالت فيه انها فوضت الإعلان عن مساندة المرغني له. ومهما يكن من أمر ففي اليوم التالي عقدت الاتحادات الحتمية اجتماعاً في أم درمان أصدرت بياناً هاجمت فيه صوت السودان "لنشرها إشاعات ترمي إلى تدمير وحدة الحتمية"، أعلنوا الدعم التام لحكومة الأزهرى<sup>٦٥</sup>، وجاءت برقيات من الأقاليم تؤيد ذلك، وكان المصريون مسرورين<sup>٦٦</sup>. وقد أوقف وزير الداخلية صوت السودان عن الصدور، وطُرد رئيس تحريرها السلماي<sup>٦٧</sup>، وصرحت دائرة السيد علي بشكل قاطع ان لا أحد من أسرة المرغني له علاقة بالخلاف<sup>٦٨</sup>، بالرغم من ان السلماي أعلن في مقابلة تلفزيونية بعد سنوات من ذلك انه شجع من قبل السيد علي لنشر المقالات المعنية<sup>٦٩</sup>، واستمر السيد علي في عمله المتوازن بإصدار تصريح يخدر فيه أولئك الذين يعقدون اجتماعات سياسية في منزله من عدم توريط الحتمية واتحاداتها في الصراع الضاري بين الأحزاب<sup>٧٠</sup>.

إذا كان ذلك كله يفترض ان السيد علي كان يضم الشكوك حول التزعة المتطرفة الموالية لمصر داخل الحزب الوطني الاتحادي، فقد كان واضحاً أيضاً ان انشقاقاً داخلياً كان ينمو داخل الحزب الوطني الاتحادي نفسه حول نفس المسألة وان الأزهرى نفسه توصل إلى الاستنتاج إذا لم يكن "قد رعاه سرّاً لبعض الوقت" بان التزعة الموالية لمصر قد أدت غرضها ويجب تخفيف حدتها، ولجنة العشرة في الحزب الوطني الاتحادي التي شكلها بعد وقت قصير لدراسة شكل حكومة المستقبل كتبت في تقريرها، كما كان يريد هو بلا شك، ان الحزب يجب أن يتخلى عن سياسة الوحدة الكاملة مع مصر لحساب نهج أكثر استقلالاً<sup>٧١</sup>.

اعترف المعتدلون في الحزب الوطني الاتحادي ان الجو السياسي في البلاد بصورة عامة في تغير، ووجهت المعارضة من جانبها، مستغلة مؤشرات الانشقاق في الحزب الوطني الاتحادي، جهودها نحو تأسيس جبهة من كل المجموعات التي تؤيد الاستقلال. واحسب عبد الله . يل قصر الحكومة بأن هدف الجبهة ليس الإطاحة بحكومة الأزهرى

ولكن تبين لها ان الرأي العام يتحول عن النزعة الوحودية الموالية لمصر، وتدخل الحزب الاشتراكي الجمهوري أيضاً وذلك بإرسال زين العابدين صالح في ٢٣ كانون الثاني لمقابلة السيد علي في بور تسودان والطلب إليه بدعم واحد من خياراته: "حكومة ختمية تماماً يساندها في البرلمان حزب الأمة، حكومة من حزب الأمة تماماً يساندها الختميون في البرلمان، حكومة ائتلافية تشمل الجبهة المنادية بالاستقلال والختميين"، وأياً كان الترتيب الذي سيتم تبنيه فانه سيقصر فقط على مرحلة الإعداد لتقرير المصير من أجل تحقيق الاستقلال ثم يعود كل حزب لسياسته الخاصة<sup>٦٥</sup>، ولم يُجب السيد علي.

مضى الحزب الوطني الاتحادي - أو المعتدلون الذين يستطيع الأزهري الآن التعويل عليهم - قدماً في فتحهم الجديد، وفي ٣١ آذار أذيع بيان من قبل مجموعة الحزب البرلمانية عبر راديو أم درمان يعلن اتفاقاً جماعياً على أن الاعتبار الأكثر أهمية هو "استقلال السودان وسيادته التامة" وان ذلك يجب ان لا يتأثر بطبيعة الروابط مع مصر في المستقبل، والتي تتطلب تحديداً عاجلاً، أشار البيان إلى تعيين لجنة العشرة الخاصة مؤخراً لتقديم توصيات حول الموضوع إلى لجنة الحزب التنفيذية من أجل اتخاذ قرار بشأنها<sup>٦٥</sup>.

وقدمت اللجنة الخاصة تقريرها، الذي يؤيد جمهورية مستقلة وذات سيادة تنسق مصالحها المشتركة مع مصر، إلى اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي التي وافقت عليه. رحبت جبهة الاستقلال بتضييق الشقة هذا بينها وبين الحزب الوطني الاتحادي ودعت إلى تشكيل حكومة ائتلافية كخطوة قادمة، وأعلنت صحيفة حزب الأمة ان الجبهة ستدافع عن ائتلاف كهذا داخل وخارج البرلمان ضد كل الهجمات؛ وقال زعيم المعارضة محمد أحمد محبوب انه يتطلع إلى إنشاء "أحزاب سياسية جديدة تقوم على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة"، وبعد وقت قصيراً أصدر الحزب الوطني الاتحادي مذكرة حول سياسته: ان الهدف، داخلياً، هو توطيد "العدالة للجميع، انسجاماً

مع المبادئ الديمقراطية والاشتراكية"، وفي الشؤون الخارجية هو "حل المشاكل بالطرق السلمية" والحفاظ على الصداقة مع الدول المجاورة<sup>٦٥</sup>.

وبهدف دفع الأزهرى أكثر في الاتجاه الذي يسير فيه الآن وزعت جبهة الاستقلال على جميع الأحزاب نص الميثاق الوطني المقترح الذي يدعوا إلى جمهورية ذات سيادة تامة ويطلب تقديم مسودة قرار إلى البرلمان يدعو إلى انسحاب دول الحكم الثنائي في آب عام ١٩٥٥، وأضاف ان السودان يجب أن لا يكون طرفاً في أي تحالف عسكري أو أحلاف أجنبية<sup>٦٥</sup>.

في نفس الشهر ترأس الأزهرى وفداً سودانياً إلى مؤتمر عدم الانحياز في باندونج - وهى المناسبة الأولى التي يُمثل فيها السودان في محفل دولي بصورة مباشرة، ولا بد أن الاستقبال الحميم الذي تلقاه قد عززت تصميمه على استقلال بلاده، بالرغم من ان موقف الوفد المصري تجاهه كان بارداً جداً بصورة حلية وتغيب هذا الوفد عن حفلة الاستقبال التي نظمها السودانيون<sup>٦٥</sup>. ولم يتردد الأزهرى في إبلاغ القنصل العام البريطاني بان "السودان قرر الآن بشكل واضح اختيار الاستقلال"؛ أسهب مبارك زروق في ذلك قائلاً: أن السيدين حلا خلافاً كما ولم تعد هناك حاجة لاستفتاء عام، وان كل ما هو مطلوب هو انتخابات لتشكيل حكومة جديدة<sup>٦٥</sup>. وفي طريق عودته أعلن الأزهرى بشجاعة في ١٨ مايس أن "السودان يجب أن يصبح دولة مستقلة، وتعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك بين مصر والسودان من قبل لجان مشتركة"، وأعرب عن أمله بإمكانية التوصل إلى توزيع عادل لمياه النيل<sup>٦٥</sup>.

تصاعد التوتر بين الأزهرى والحكومة المصرية، ونفى الأزهرى بشدة عند عودته إلى السودان مزاعم الصحافة القاهرية القائلة بأنه باع كل شيء للإمبرياليين الانكلو- الأمريكيين، وأشار تصريحه إلى فكرة إجراء استفتاء عام حول مستقبل البلاد، وهو إجراء محتمل كان موضع أخذ ورد في الآونة الأخيرة- وضمان مناخ حر وحيادي

من اجل تقرير المصير وخلص إلى " ان سودان المستقبل لن يوقع أي تحالف عسكري مما قد يسمح لمصر وأتلك الذين يعملون من اجل البحث عن اتهامات أخرى"، وقد كانت أحزاب المعارضة في السودان مبتهجة لذلك<sup>٦٥</sup>.

ضيفاً رسمياً في احتفالات الذكرى السنوية الثانية للثورة المصرية، فقد تجو هل هناك علناً وركزت الدعاية المصرية على نور الدين وقضية الوحدة المصرية - السودانية والتي لم يتورع المصريون، من وجهة نظر السفارة البريطانية في القاهرة، عن أي وسيلة من أجل تحقيقها<sup>٦٥</sup>. وعند عودته إلى الخرطوم طرد الأزهري نور الدين من منصب نائب رئيس الحزب الوطني الاتحادي بحجة انه لم يتعاون مع زملائه في الحكومة؛ وفي الحقيقة فقد كان يرغب منذ بعض الوقت في النأي بنفسه عن زعيم الفئة المتطرفة الداعية إلى الوحدة، وطُرد نور الدين في وقت لاحق من الحزب الوطني الاتحادي<sup>٦٥</sup>.

في هذه المرحلة الحرجة للعلاقات بين مصر والسودان، اقترح السيد علي في ١٦ تموز على لوس سراً طريق المستقبل، كما يراه، قال انه يشارك في الرغبة المنتشرة على نطاق واسع في إجراء استفتاء عام لتقرير مصير البلاد، إذ ان هذا يجب أن لا يترك لأفراد قلائل، وأشار لوس إلى انه بالرغم من ان الاستفتاء العام وقد يكون الحل الصحيح، إلا ان الاتفاق الانكلو- مصري يفرض اتخاذ هذا القرار من قبل مجلس تأسيسي، وان الاتفاق يجب تعديله إذا أريد إجراء استفتاء، وقد قال السيد علي انه يدرك إن مصر مستاءة من التطورات في السودان لكنه يعتقد أنها لن تعارض الاستفتاء إذا طالب السودانيون به، وبين السيد علي انه في حالة فشل دولتي الحكم الثنائي في الاتفاق على تعديل للاتفاق فان السودانيين سيحلون المسألة بأنفسهم، وأخيراً قرر السيد علي أن يضع ثقله وراء فكرة الاستفتاء العام وان يستخدم نفوذه في البرلمان لتأمين موافقته عليه. ومهما يكن من أمر فقد ابلغ مبارك زروق لوس ان الحكومة لم تناقش فكرة الاستفتاء لا رسمياً ولا بشكل غير رسمي، وبينما لم يكن هو ضد الفكرة من حيث المبدأ، فانه هو والأزهري كانوا من

الناحية العملية معارضين لها مادامت تستدعى تعديل الاتفاق، وكانوا يبغون إقناع السيد علي لتغير وجهة نظره، وخلص لوس إلى إن فكرة الاستفتاء لن تستمر وان السودانيون سوف يركزون على المجلس التأسيسي<sup>٦٥</sup>.

في غضون ذلك كانت الاجتماعات بين قادة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة مستمرة منذ نيسان ويبدو أنها كانت تتقدم بشكل حسن<sup>٦٥</sup>. ولا بد ان هذه المودة الواضحة بين الحكومة وحزب الأمة كانت تقلق السيد علي، وعليه فقد أصدرت دائرته بياناً ينكر فيه الإشاعات بان السيد علي مرتبطاً بأي شكل بهذه المناقشات وحذر من وجوب عدم ربط اسمه بأية إعلانات قد تصدر<sup>٦٥</sup>، وفي بياناً آخر في ١٣ آب حض جميع السودانيون على قبول الاستفتاء حول مسألة تقرير المصير بصفته الوسيلة الصحيحة لإقرار رغبات الشعب وطالب مصر وبريطانيا بالموافقة على هذا الإجراء عن طريق تعديل اتفاقهما لعام ١٩٥٣. وأياً كان دافع السيد علي فقد رحب حزب الأمة والصحافة المهدية ببيانه بوجه عام بالإضافة إلى صحيفة الاتحادي ولكن لوحظ ان السيد علي لم يقدم بشكل جلي وجهة نظره حول وضع البلاد في المستقبل<sup>٦٥</sup>. وقال صلاح هلال، المستشار الصحفي لصلاح سالم، معلقاً علي بيان السيد علي أن "ليس لمصر رأي تعبر عنه ولكن تنتظر قرار السودان بشأن الاقتراح وسوف تكون ملزمة بما يقرره السودانيون بالإجماع"<sup>٦٥</sup>.

فشل المهدي ومبارك زروق في إقناع السيد علي بالإقلاع عن فكرة الاستفتاء العام، على الرغم من إنهم حاججوا بان أية محاولة تقوم لتغيير الاتفاق ستكون خطيرة، وفي ١٥ آب طلب السيد علي، الذي كان قد ابلغ الحكومة المصرية قبل ذلك، من لوس نقل وجهة نظره إلى الحكومة البريطانية بوجوب إجراء استفتاء عام<sup>٦٥</sup>، وكان السيد عبد الرحمن من بين الكثيرين الذين أيدوا الاقتراح، إذ رأى ان تأثير مصر على نتيجة الاستفتاء سيكون أكثر صعوبة عليها من التأثير على نتائج الانتخابات العامة<sup>٦٥</sup>، وفي الواقع كان

للاستفتاء مؤيدون كثيرون في البرلمان، لكن الأزهري أعلن ان الحكومة لن تسعى إلى الاستفتاء ما لم تكن متأكدة من مساندة مصر للفكرة<sup>٦٥</sup>.

أرادت الحكومة البريطانية، على الرغم من إدراكها انه حتى لو جرى استفتاء عام فيجب وضع ترتيبات منفصلة لصياغة الدستور، وأرادت أن تعرف فيما إذا يتوقع تقديم طلب رسمي ومتى. كانوا يخشون أن يجبرهم مصر على البقاء في المؤخرة بإعطاء موافقتها من جانب واحد وشعروا أن من الضروري أن تعمل دولتا الحكم الثنائي سوية في هذه المسألة<sup>٦٦</sup>. وفي غضون ذلك تلقى السيد انطباعاً من صلاح سالم بأن الحكومة المصرية مستعدة للعمل سوية مع بريطانيا في تأييد استفتاء عام أو في الواقع في قبول قرار من قبل البرلمان السوداني حول مستقبل البلاد<sup>٦٧</sup>.

في مواجهة تأييد عام واضح للاستفتاء، وافق الأزهري وزروق على وضع قرار برلماني على جدول أعمال البرلمان في ٢٩ آب يدعو إلى استفتاء حول مستقبل البلاد بدلاً من إيكاله إلى مجلس تأسيسي منتخب ويطلب من الحكومة إخطار دول الحكم الثنائي، وقد تم تأييد القرار<sup>٦٨</sup>. ومن الهام انه، في هذا الوقت بالذات، فقد عبد الناصر الثقة في تعامل صلاح مع مجمل المسألة السودانية، وأصر على استقالته كوزير لشؤون السودان<sup>٦٩</sup>. بعد ستة أسابيع من الحيرة تبني الأزهري مسلكاً جديداً إذ قدم اقتراحاً مفاده إن البرلمان القائم نفسه يجب ان يتخذ قراراً حول مستقبل البلاد ويصاغ دستوراً جديداً، وربما أدرك، كما أدركت السلطات البريطانية في الخرطوم، أن الاستفتاء العام لن يكون في الحقيقة عملياً على الأقل بسبب عدم الاستقرار في الجنوب، أو ربما أراد ببساطة الاطمئنان بان شرف تحقيق الاستقلال سيكون له، بصفته رئيس الوزراء المخول<sup>٧٠</sup>. ومهما يكن من أمر فان اقتراحه اصطدم بالعوائق، فليس فقط السيد علي هو الذي لم يتزحزح عن موقفه بل ان أربعة من معاوني السكرتيرين في وزارته أصدروا بياناً في تأييد الاستفتاء فأشاروا إلى أن السيد علي قد فعل ذلك كما أيده البرلمان، وأعلنت الجبهة المعادية

للإمبريالية أيضاً مساندتها للفكرة، ونسب راديو القاهرة إلى السيد علي قوله انه اتفق مع ممثل عن الجبهة على أن "رأي الشعب يجب أن يسود"<sup>٦٥</sup>.

في غضون ذلك تفجر تمرد في ١٨ آب بين القوات المسلحة في الجنوب، اعتبرت المعارضة الأزهرية مسؤولاً عن الاستياء بين هذه القوات، مضيفين بهذا الشكل إلى مشاكله القائمة في البرلمان حول الاستفتاء<sup>٦٥</sup>. والآن تحرك خصومه هناك، حزب الأمة والхتميون، نحو إخراج الأزهرية بالتصويت بعدم الثقة. وحسب مندوب التجارة البريطاني فان كلا السيدين شجعوهم على الاتحاد لهذا الغرض<sup>٦٥</sup>، بينما ذكر الحاكم العام في تقريره ان خصوم الأزهرية، وقد اتفقوا مع السيد علي، الذي أشار إلى معاوئي السكرتيرين الأربعة بالاستقالة ومعارضة الأزهرية، كان تكتيكهم هو رفض التصويت على الميزانية<sup>٦٥</sup>، وقد نفذ ذلك بالفعل ودحرت الحكومة.

وجه السيد علي، الذي لاشك انه لا يزال يخشى بروز المهديين إلى المقدمة وربما شعر ان الأزهرية قد تلقى تحذيراً بما فيه الكفاية وحن الوقت الآن للتراجع، وجه دعوة إلى الأزهرية لإعادة النظر في مزايا حكومة وطنية، وكان اقتراح لصالح حكومة وطنية قد نوقش سابقاً بين أحزاب المعارضة، وفي اليوم التالي لهزيمة حكومة الأزهرية في البرلمان انشئوا جبهة ائتلافية لتشكيلها، وقد وافق الأزهرية على استشارة أعضاء البرلمان حول اقتراح السيد<sup>٦٥</sup>. وقد تراجع الأخير الآن عن معارضته للأزهرية، ربما نتيجة لذلك، وعندما نوقش في البرلمان تعيين رئيس وزراء جديد في ١٥ تشرين ثان، هزم ترشيح ميرغني حمزة وأعيد انتخاب الأزهرية بدعم معاوئي السكرتيرين الأربعة و٤٨ صوتاً مقابل

٦٥.٤٦

فسر نجاح الأزهرية من قبل البعض على انه انتصار له على السيدين مُظهراً أن زعيماً غير طائفي يستطيع الآن أن لا يدعن كثيراً للزعماء الدينيين الذين كانت هيمنتهم التقليدية على ان يباة في انحسار، ومهما يكن من أمر فان الأزهرية عند إعادة انتخابه

رئيساً للوزراء قرر تجاهل الضغوط لتوسيع قاعدة حكومته بضم أعضاء من المعارضة إليها، وقد اجبر رفضه التأثير عليه بالدعوة إلى حكومة ائتلافية جماعات المعارضة للضغط من أجل تفاهم بين السيدين، واللذين، أدركا على أية حال التهديد الذي يمثله تكتيك الأزهرى على مصالحهم الشخصية والطائفية. وفي الواقع فإنه حتى علي عبد الرحمن، الذي كان عضواً مؤسساً لحزب الأشقاء وزميلاً بارزاً للأزهرى في الحزب الوطنى الاتحادي، زار السيد علي ليناقتش معه الوسائل لتشكيل حكومة وطنية، وخلال هذه الأيام وصلت وفود ختمية كثيرة إلى العاصمة ويُعتقد، أنهم تلقوا توجيهات بسحب تأييدهم للأزهرى والحزب الوطنى الاتحادي<sup>٦٦</sup>، وعليه فقد حول الأزهرى الحزب الوطنى الاتحادي ليناقتش مع عبد الله الفاضل سراً إمكانية التعاون مع الأنصار<sup>٦٧</sup>.

ان مناورة كهذه، مهما تكن ثقيلة على السيد علي، يمكن التوقع أنها تستهوى السيد عبد الرحمن، ومع ذلك فإن السيدين، اللذان على ما يبدو صمما كلاهما على السواء على إزاحة الأزهرى العلماني عن هيمنته المستمرة على المسرح، وجدا نفعاً في التعاون، وفي ٣٠ تشرين الثاني اتخذوا الخطوة الغير المسبوقة، وذلك بالاجتماع في منزل السيد عبد الرحمن لمناقشة الأمور<sup>٦٨</sup>.

وصدر بياناً مشترك، في ٣ كانون الأول يعلن تقاربهم، قائلين ان الزعيمين "التقيا واتفقا من أجل الله والبلاد" للوقوف معاً لكي تتمكن الأمة السودانية من تحقيق حريتها وسيادتها التامة وانهم يناشدون جميع الأحزاب السياسية الاتحاد من أجل تشكيل حكومة وطنية لحماية السودان<sup>٦٩</sup>.

كان رد الأزهرى بارعاً، ففي اليوم التالي لبيانهما المشترك زار كلا السيدين لمناقشة رغبتهما في حكومة وطنية، وفي نفس اليوم، ٤ كانون الأول، وبعد اجتماع بين اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادي ومجموعة الحزب البرلمانية، أعلن ان الحزب، تلبية لرغبات السيدين، قبل من حيث المبدأ فكرة حكومة وطنية، لكن أضيف تحفظ حادق

مفاده ان تقرير المصير والاستقلال يجب أن ينجز من قبل البرلمان الحالي وان تأسيس حكومة وطنية، والتي ستشارك فيها الأحزاب حسب نسبة تمثيلها البرلماني، سيتحقق بعد ذلك<sup>٦٥</sup>. وقد رفضت أحزاب الائتلاف بيان الحزب الوطني الاتحادي، لكن جبهة هذه الأحزاب توصلت إلى الاتفاق مع الحزب الوطني الاتحادي بوجود تشكيل لجنة من جميع الأحزاب لمناقشة مسألة الحكومة الوطنية والقضايا الأخرى المتعلقة بإجراءات تقرير المصير<sup>٦٥</sup>. وكانت دولتنا الحكم الثنائي، عند حدوث ذلك، قد أعلنتنا توأماً موافقتها على الاستفتاء لكن ذلك المشروع تجاوزه الزمن الآن إلى حد بعيد.

وقد تشوش الموقف تماماً، فقد كانت هناك إشاعات في الصحافة تقول ان السيد علي أيد إعلان الحزب الوطني الاتحادي في ٤ كانون الأول، وقد نشرت دائرته إنكاراً لذلك موضحة أن كلاً السيدين أوضحا في لقائهما مع الأزهري ضرورة الحكومة الوطنية من أجل تحديد مستقبل البلاد<sup>٦٥</sup>.

عقدت اللجنة المشكلة من جميع الأحزاب، والتي سبق ذكرها، أول اجتماعاتها في ٨ كانون الأول ووافقت من حيث المبدأ على وجوب تشكيل حكومة وطنية فوراً لتحقيق الاستقلال بأسرع السبل وفي اجتماع آخر أقرت اقتراحاً بإحلال لجنة محل الحاكم العام، الذي غادر في إجازته في ١٣ كانون الأول. ومهما يكن من أمر فان الأزهري كان سريع الحركة جداً بالقياس إلى خصومه، ففي تصريح في البرلمان في ١٥ كانون الأول - مجيئاً في الظاهر على سؤال حول النقطة الأخيرة المذكورة أعلاه - أعلن ان استقلال السودان - سيعلن في البرلمان في ١٩ كانون الأول<sup>٦٥</sup>. كانت خطوة ذكية، وكما صرح علي عبد الرحمن في ٢٠ كانون الأول<sup>٦٥</sup>، فقد أتبعها بنجاح بخطوة أخرى وذلك بإرسال محمد أحمد المرضي إلى القاهرة في ١٧ كانون الأول لتأمين تأييد الرئيس عبد الناصر.

جاء تصريح الأزهرى كما زعم مفاجأة حتى لنائبه، مبارك زروق، بالإضافة إلى آخرين. عن فيهم رئيس مجلس الشيوخ. ومهما يكن من أمر، وحسب محمد أحمد أبو سن، فان الأزهرى كان قد ناقش الخطة مع زروق والمرضى وحصل على موافقتها على أنه يجب إخطار السيد علي بان الاستفتاء ليس ضرورياً وأن الاستقلال يجب أن يعلن في البرلمان، وحسب نفس المصدر فان السيد علي منح مباركته لهذه الخطوة<sup>٦٥</sup>، ولذا فانه ليس مؤكداً ادعاء محمد أحمد محبوب لاحقاً، والذي كان حينئذ زعيم المعارضة، بأن إعلان الاستقلال في ١٩ كانون الأول قد وضع نتيجة تفاهم سرى بينه وبين الأزهرى<sup>٦٥</sup>.

وهكذا أعلن الاستقلال، ومما أزعج الأزهرى هو وصول صلاح سالم في اليوم التالي، على الرغم من أنه لم يعد وزير مصر للشؤون السودانية، لتقدم قنانيه الشخصية. وفي الواقع فقد عقد اجتماعات مكثفة مع كلاً السيدين ومع شخصيات سياسية مختلفة، وكان هدفه، حسب راديو بيروت، هو توحيد الجماعات المؤيدة لمصر في محاولة لتأمين فوزها في الانتخابات العامة القادمة وتشكيل الحكومة اللاحقة، وبيّن الراديو أن الأزهرى أمر أربعة من وزرائه بإقناع صلاح بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان<sup>٦٥</sup>. وبينما كان ذلك يجري، رد السيدان على إعلان الاستقلال بإصدار بيان مشترك أحسب دعماً فيه الشعب إلى الاتحاد في المهمة العظيمة التي أمامهم وطرح المصالح الأناية جانباً<sup>٦٥</sup>.

جرت الآن مباحثات موسعة في اللجنة المشكلة من جميع الأحزاب حول اختيار رئيس وزراء للحكومة الوطنية، وقد فضل الحزب الوطني الاتحادي الأزهرى، بينما أراد الآخرون أن يترك الاختيار إلى الوزراء الذين يعينون، وقد حُلّت المشكلة أخيراً بالتوصل إلى اتفاق، ربما بصورة غير متوقعة، بين السيدين والأزهرى ومختلف الأحزاب بأن الأزهرى يجب أن تكون له رئاسة الوزراء<sup>٦٥</sup>. ولاشك ان السيد علي اعتبر ذلك أفضل

---

وسيلة لمنع حزب الأمة من إحكام سيطرته، بينما كان الأزهري بالنسبة للسيد عبد الرحمن يتمتع على الأقل بميزة كونه ليس ختيمياً، ونص الاتفاق الذي تم التوصل إليه أيضاً على ان الحزب الوطني الاتحادي يجب أن تكون له ست حقائب وزارية وأحزاب المعارضة سبع حقائب يتقرر توزيعها من قبل الأزهري ومحمد أحمد محبوب معاً.

في يوم الأحد الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٦ أذن ارتفاع العلم السوداني الجديد والأزهري إلى جانب سارية العلم، بتدشين جمهورية السودان الديمقراطية، وتم تعيين لجنة من خمسة أشخاص لممارسة سلطات رئيس الدولة، وكان من بين الذين حضروا السيدان، واللذان تلقيا رسائل شخصية من الملكة؛ وتليت في حفل التدشين الرسائل الودية من الحكومتين البريطانية والمصرية<sup>٦٥</sup>، وهكذا الغي الحكم الثنائي رسمياً وحقق السودانيون استقلالهم بسلام وتوافق عقلائي.